ظهور المدينة ونشوء الدولة

ما هي المعطيات البيئية والطبيعية التي أهلت بلاد الرافدين لتكون مهد الحضارات وأول مكان تولد فيه المدن وتنشأ الدول؟ تتطلب الإجابة على هذا السؤال تقديم عرض سريع لجغرافية المنطقة وتضاريسها قبل الانتقال للحديث عن المتطلبات التقنية والاقتصادية والبشرية لنشوء المدن وتتبع هذه النشأة في مراحلها المتتالية. تبدأ أول خطوة في هذا الاتجاه بعد الانتقال من العصر الحجري إلى عصر التعدين الذي مكن من تطوير صناعة المحراث وغيره من الأدوات الزراعية مما ساعد في شق الترع وقنوات الري وحرث مساحات أكبر من الأرض لزراعتها، وكذلك اختراع العجلة التي سهلت نقل فائض المحصول من الريف إلى المدينة. بعد ذلك نتتبع مراحل التطور الحضري التي مهدت لقيام المدينة والمتمثلة في التفجر الديموغرافي الناجم عن زيادة المحاصيل والقدرة على إنتاج الفائض وما يترتب على ذلك من كثافة سكانية وتعقد في التنظيم الاجتماعي وتشعب العلاقات الاجتماعية الذي يقود إلى نشوء الطبقية. هذا مما يحتم قيام سلطة مركزية قادرة على فض النزاعات وحماية المصالح الطبقية. ويعد السومريون أول بناة للحضارة وأول من أسس المدن في بلاد الرافدين لذا كان لا بد من التطرق لنشوء المدن السومرية ثم مجيء الأكاديين بعد ذلك. ونختتم البحث باستعراض أهم النظريات التي تفسر نشوء المدينة والدولة.

بلاد الرافدين: البيئة والجغرافيا

تضم بلاد الرافدين بيئات ومناطق جغرافية متباينة في الطبيعة والتضاريس والمناخ. ففي الشمال والشمال الشرقي وابتداء من الموصل وكركوك وأربيل، حيث تبدأ المناطق التركمانية والكردية، تأخذ المنطقة في الارتفاع وتزداد تضاريسها وعورة حتى تتحول في أقصى الشمال إلى جبال عالية الارتفاع تغطي قممها الثلوج ويتراوح ارتفاعها من ٨,٠٠٠ ثمانية آلاف إلى ١١,٠٠٠ إحدى عشر ألف قدم، وتندمج مع جبال زاغروس شرقا وطوروس شمالا. ويتميز شمال العراق عموما بجمال الطبيعة وبرودة المناخ ووفرة الأمطار التي تتراوح من ١٤ أربعة عشر إلى ١٥ خمسة عشر بوصة في السنة مما جعل منه منطقة غنية بمراعيها الخصبة وزراعتها البعلية. وإلى الجنوب من تلك المنطقة بين نهري دجلة والفرات تقع الدلتا ذات التربة الخصبة رالتي تبلغ مساحتها ٥٢٥ خمسمائة وخمس وعشرين كيلا من الشمال إلى الجنوب و ٢٧٥ مائتان وخمس وسبعين كيلا من الشرق إلى الغرب. يعبر نهر الفرات من تركيا إلى الأراضي السورية حيث يلتقي في ضفته اليسرى مع رافديه الخابور والبليخ قبل دخوله العراق. ويبلغ إجمالي طول نهر الفرات ٢,٧٣٦ ألفين وسبعمائة وست وثلاثين كيلا ونهر دجلة ١,٩٠٠ ألف وتسعمائة كيلا، وهو أضيق مجرى من الفرات لكنه أغزر ماء وأسرع جريانا، وتعني "دجلة" في اللغة الأكادية "المنطلق بسرعة السهم". ويستخدم الأهالي للإبحار في دجلة والفرات قوارب وسفن صغيرة محلية مثل الكلك والقفّة والبلم، ومع ذلك يبقى الإبحار في الرافدين صعبا نظرا لضيقهما وشدة انحدارهما في الأجزاء الشمالية ولضحالتهما وكثرة ما فيهما من الجزر

ومن الوحل والرمال في الأجزاء الجنوبية، ناهيك عن الفيضانات العنيفة والمفاجئة، وهما بذلك يختلفان عن نهر النيل. كما يختلفان عن نهر النيل في أن هذا يفيض قبيل موسم البذار بينما يفيض دجلة في شهر أبريل والفرات في مايو، أي في أواخر فصل الربيع وبعد موسم نثر الحبوب. وتحدث الفيضانات بصورة مفاجئة وعنيفة وربما وصل ارتفاع مياههما أثناء ذلك إلى عدة أمتار، لذا تشيد السدود والحواجز والخزانات على ضفافهما لحجز مياه الفيضانات والاحتفاظ بها لوقت الحاجة في موسم الري وتقام القرى والمدن بعيدا عن مجرى النهرين في المناطق المرتفعة على جانبيهما (باقر ٢٠٠٩: ٤٧-٩).

وتشكل الدلتا ثلث مساحة العراق تقريبا وتضم حوالي ثلاثة أرباع سكانه ومناطقه الزراعية، وهي منطقة سهلية شاسعة ومسطحة، خصوصا في المنطقة الواقعة جنوب بغداد، لا يزيد ارتفاعها في أعلى نقطة لها عن ١٠٠ مائة متر عن مستوى سطح البحر ويتراوح معدل انحدارها بين ٢ إلى ١,٥ متر لكل ١٠٠ مائة كيلومتر، إذ لا يزيد الارتفاع من شط العرب إلى بغداد عن ١٠ عشرة أمتار. وتحمل روافد دجلة -الزاب الصغير والزاب الكبير وديالا- إلى شواطئه الطمي من جبال كردستان وثلثي كمية المياه التي تجري فيه. منطقة جنوب العراق التي تسمى الآن منطقة شط العرب والمطلة على رأس الخليج العربي كانت في بداياتها عبارة عن جزر وسط أهوار أخذت في التشكل منذ العصور الحجرية القديمة وتحولت بفضل ما تجرفه مياه دجلة والفرات من الطمي إلى سهول خصبة صالحة للاستيطان البشري مع نهايات العصر الحجري. ويبلغ معدل ما يجلبه النهران من الطمي من مرتفعات زاغروس ومرتفعات الأناضول ومنابعهما في الأراضي التركية في موسم الفيضان حوالي ثلاثة ملايين طن يوميا مما أدى إلى ترسب الطمي وتراكمه عبر العصور ومن ثم إلى تراجع مياه الخليج جنوبا. وفي العصور القديمة كانت مياه الخليج العربي الضحلة تغطي هذه المنطقة حتى شمال بغداد إلى أن ردمها الطمي. وكان لامتداد مياه الخليج شمالا عن المنسوب الذي هي عليه الآن تأثيره على مياه النهرين حيث يضعف جريانها ويرتفع منسوبها وتكون أكثر عرضة للفياضانات وتغيير مجاريها، وبالتالي فإن المنطقة تحتوي على الكثير من البحيرات والمستنقعات والأهوار وأدغال القصب (Algaze 2001: 203; Hole 1994: 121-52). ويلتقي دجلة والفرات عند مدينة قرنة ليشكلا معا شط العرب الذي تقع عليه البصرة -الميناء الوحيد في العراق- ويصب في الخليج العربي بعد التقائه مع نهر قارون المنحدر من الأراضي الإيرانية. ويبلغ طول شط العرب ١٨٥ مائة وخمس وثمانين كيلا ويصب في الخليج مشكلا في مصبه مجموعة من الجزر المنبسطة مما يحول دون قيام الموانئ البحرية عليه. وإلى الغرب من الفرات ومن شط العرب تمتد الصحراء التي تأخذ في الارتفاع كلما اتجهنا نحو سوريا والأردن والجزيرة العربية.

ونظرا لغزارة المياه في مجاريهما الشمالية وسرعة تدفقها وضيق مجاريها وشدة انحدارها حفر دجلة والفرات أسرّة عميقة في تلك االصخور والجبال في أودية ترتفع الضفاف على جانبيها عاليا، وهذا مما حدد مجاريهما الشمالية بصورة دائمة لا تتغير. كما أن شدة انحدار المجاري عن الضفاف المحيطة بها جعل من الصعب الاستفادة من النهرين في تلك المناطق لأعمال الري. أما في المناطق الجنوبية المنخفضة، حيث السهول الفسيحة المنبسطة، فإن تدفق الماء يصبح بطيئا وتتسع مجاري النهرين وترتفع قليلا عن المناطق المحاذية لها، وهذا مما يسهل عمليات الري وشق القنوات لكنه يضطر الأهالي لإشادة السدود على ضفاف النهر لتجنب مخاطر الفيضانات. كما أن ارتفاع مجرى النهر يؤدي إلى كثرة التفرعات بحيث نجد أنه في بعض المواقع ينقسم المجرى الواحد إلى عدة مجاري تحصر بينها عددا من الجزر الصغيرة والأهوار والأحواز ثم تعود

هذه المجاري لتلتحم لاحقا مع بعضها البعض مرة أخرى لتكون مجرى واحدا، وهكذا. ناهيك عن أن المجرى، نتيجة لتراكم الطمي وزيادة ارتفاع المجرى عن المنطقة المحيطة، كثيرا ما يغير مساره زاحفا يمنة أو يسرة ليشق لنفسه مجرى آخر يبتعد تدريجيا على مر السنين عن المجرى السابق. وتغير مجرى النهر يعني انقطاع الماء عن المدن والقرى التي كانت قائمة عليه، مما يعنى هجر أهلها لها لينشؤوا لهم مواطن جديدة بالقرب من المجرى الجديد، كما تشهد على ذلك الأطلال والخرائب وبقايا الترع والسدود المندثرة التي تنتشر في المنطقة. وفي تلك المناطق الجنوبية التي تقوم فيها الزراعة على الري يلاحَظ أن مجرى الفرات يكون أعلى من مجرى دجلة في بعض المناطق بينما يكون مجرى دجلة هو الأعلى في مناطق أخرى. وقد استفاد مهندسو الري من هذه الخاصية حيث يعتمدون على النهر الذي يعتلي مجراه في عمليات الري بينما يعتمدون على النهر الذي ينخفض مجراه في عمليات الصرف (باقر ٢٠٠٩: ٥٠).

واعتاد العرب منذ القدم أن يطلقوا مسمى سواد العراق على ما كان قديما يسمى بابل وهو كل ما يقع جنوب بغداد ابتداء من الرمادة على نهر الفرات ومن سامراء على دجلة، ويطلقوا مسمى الجزيرة على الهضبة التي تبدأ من بغداد على ضفاف دجلة، حيث تضيق الدلتا قليلا ويقترب النهران أحدهما من الآخر، حتى جبل سنجار شمالا، وهو جبل يمتد من الشرق إلى الغرب ويقطنه اليزيديون. وتتألف بلاد الرافدين أساسا من جزأين الجزء الواقع شمال بغداد وهو بلاد الآشوريين القدماء حيث يجري نهر الزاب الكبير والزاب الصغير ويصبان في دجلة، ويمكن أن تقوم الزراعة في هذه المنطقة على مياه السيول والأمطار. أما الجزء الجنوبي فهو ما يسمى قديما بابل، وفي التاريخ القديم كان جنوب بابل يسمى بلاد السومريين وشمالها بلاد الأكاديين. وهذه منطقة خصبة جدا بحكم ما يرميه فيها النهران من الطمي لكنها شديدة الحرارة والجفاف لا يمكن أن تقوم فيها الزراعة بدون الري من مياه الأنهار بواسطة السدود والقنوات. وتعاني التربة من مشاكل الملوحة والقلوية نظرا لقلة الأمطار وشدة حرارة الصيف التي تؤدي إلى سرعة التبخر وتركيز الأملاح القلوية في التربة، لذلك فهي تحتاج إلى أعمال صرف جيدة ومستمرة.

جغرافية بلاد الرافدين وبيئاتها المتباينة منحت المنطقة ميزات فريدة أهلتها لتكون مهد الحضارات وأعطتها الأفضلية لتكون أول مكان في العالم تولد فيه المدن وتنشأ الممالك والدول. فقد اختصت مناطقها الشمالية بتوفر الأسلاف الفطرية للحبوب والحيوانات التي تمكن الإنسان من تدجينها لأول مرة مع إطلالة العصر الحجري الحديث. تلك هي المنطقة التي بدأ فيها المزارعون الأوائل تجاربهم في تدجين النبات واستئناس الحيوان قبل أن يتمكنوا بعد اختراع المحراث والأدوات الأخرى من النزول إلى أحواض الأنهار الجافة في المناطق الجنوبية. وفي منطقة الدلتا هنالك البيئات النهرية والمسطحات المائية التي وفرت معينا لا ينضب من الأسماك والطيور، وهناك المراعي والحقول التي استفاد منها الرعاة ووفرت غذاء وفيرا لحيواناتهم. ناهيك عن ما يجود به دجلة والفرات من الطمي الخصب ومياه الري التي وسعت من رقعة الأرض المزروعة وساعدت على وفرة المحاصيل وجعلت من المنطقة سلة غذاء قادرة على إعاشة الملايين من البشر. ومن المعلوم أن محاصيل الزراعة التي تعتمد على الري أوفر بكثير وأضمن من محاصيل الزراعة البعلية أو تلك التي تعتمد على الفيضانات والتي لا تنتج إلا غلة واحدة على مدار العام بينما يمكن لزراعة الري أن تنتج محصولين أو ثلاثة (Algaze 2001: 201-2; Cullen *et al* 2000: 853-63). ولا تقتصر المحاصيل على الحنطة والشعير، بل تشمل، خصوصا على ضفاف الأنهار، حدائق النخيل والبساتين التي تنتج مختلف أنواع

الفواكه والخضروات وعلى مدار فصول السنة. هذا التكامل البيئي والتنوع الموسمي في مصادر الغذاء من الأسماك والطيور والماشية والحبوب والفواكة أعطى المنطقة مرونة بالغة وقدرة فائقة على التكيف بسهولة مع الظروف الطارئة ومواجهة الأزمات وتجنب المجاعات ومكن الريف العراقي منذ فجر التاريخ أن يُعيش مدنا مكتظة بالسكان (Adams 1981: 11-14, 80-1).

وعلى الرغم من خصوبة التربة في جنوب العراق التي توفر محاصيل وفيرة وجيدة، إذا توفرت لها مشاريع الري والصرف الملائمة، إلا أن المنطقة تفتقر إلى الأخشاب والأحجار والمعادن التي لا توجد إلا في المناطق الجبلية شمالا.

> من الأمور البارزة التي تستدعي نظر الباحث في حضارة وادي الرافدين أن البيئة التي نشأت فيها هذه الحضارة . . . مع اشتهارها بثرواتها المائية الكبرى وغنى حاصلاتها الزراعية منذ أبعد عصور التاريخ، إلا أنها فقيرة فقرا بارزا في المواد الأولية اللازمة لبناء الحضارة كالمعادن والأخشاب والأحجار الصالحة للبناء والنحت والأحجار الكريمة وشبه الكريمة. والواقع من الأمر أن الجماعات الأولى التي أنشأت أولى الحضارات في السهل الرسوبي لم تجد ما تقدمه لها البيئة الطبيعية من المواد الضرورية لتلك الحضارة سوى الماء والتراب والقصب والأحراش (باقر ٢٠٠٩: ٤١).

لذا اعتمدت الحضارات والممالك التي قامت في تلك المنطقة على التبادل التجاري ومقايضة المنتجات الزراعية والحيوانية والتمور والأسماك والمشغولات الخوصية والجلدية بما تحتاج إليه من المواد الخام (Algaze 1993: 63-74; van de Mieroop 1997: 195-6). وفرة المحاصيل الغذائية في جنوب العراق بثروته السمكية والحيوانية ومحاصيله الزراعية من الحبوب والتمور والفواكه من جهة، وافتقاره إلى المواد الأساسية من جهة أخرى، تعد من أهم العوامل التي شجعت على ازدهار عمليات التصدير والاستيراد وكثافتها (Bairoch 1988: 11, 14; Potts 1997: 122-38; Weiss 1986: 94).

> اتسمت حضارة وادي الرافدين بصفة ملازمة لها منذ أبعد العصور، هي أنها أصبحت حضارة تجارية، بالإضافة إلى كونها حضارة زراعة وري. وكان لتنظيم شؤون التجارة الخارجية وما يستلزم ذلك من تسيير القوافل والمحافظة على الطرق التجارية من العوامل المؤثرة في سير حضارة وادي الرافدين وتطورها، سواء أكان ذلك في التنظيم السياسي والاجتماعي أم في نشوء الأساليب والطرق الخاصة بالمعاملات التجارية (باقر ٢٠٠٩: ٤١).

أختام سومرية

ألواح سومرية منقوش عليها كتابات بالخط المسماري

وانعدام وسائل المواصلات البرية الناجعة في تلك الفترة المبكرة من تاريخ الإنسان عوض عنه وجود دجلة والفرات الذين شكلت روافدهما شريانات حيوية سهلت المواصلات ونقل البضائع وتبادل السلع، مما ساعد على تنشيط حركة التبادلات التجارية بين جنوب العراق والمناطق المحيطة، إضافة إلى تسهيل نقل المواد الغذائية من مختلف مناطق الريف إلى المدن (Algaze 2001: 204). وكان لتقدم وسائل المواصلات فيما بعد أثره الفعال في تشجيع التبادلات التجارية وحركات الاستيراد والتصدير بين المدن مما نمى نهم الاستهلاك وساعد على ازدهار مختلف الحرف والصناعات الدقيقة التي تتطلب إجادتها مهارة عالية وخبرة طويلة وتفرغ تام، وكذلك إلى مواد خام قد لا تتوفر محليا. كما ساهم ذلك في كثافة التواصل والاحتكاك بين البشر من مختلف الثقافات والمجتمعات، بما يعنيه ذلك من تثاقف وتلاقح وتوسيع للمدارك وتحفيز الهمم على الإبداع والاختراع (Watson *et al* 1969: 104-6).

ويمكن أن يقال عن حضارة العراق أن أهم ما يميزها أنها حضارة الطمي والطين، فقد استفادوا من الطمي الخصب في الزراعة واستخدموا الطين والطوب المجفف في جميع أعمال البناء وفي صناعة الفخار والآجر وفي عمل الأختام والألواح التي نقشوا عليها الرسوم والكتابات المسمارية التي خلدت حضارتهم.

المتطلبات الاقتصادية والتكنولوجية لنشوء المدينة

كانت بدايات الاستيطان في شمال بلاد الرافدين قبل جنوبها، وكانت البداية عبارة عن واحات وقرى زراعية صغيرة متباعدة ومتناثرة على التلال وفي المناطق الجبلية كل منها مكتفية ذاتيا وشبه معزولة عن غيرها ولا يزيد عدد سكانها عن بضع مئات يبنون دورهم من الطين المجفف والبوص ولا تزيد مساحة الواحدة منها عن غرفة أو غرفتين. ولم تكن وسائل الإنتاج البدائية تسمح بزيادة المحصول ومضاعفة الإنتاج وإعاشة أعداد كبيرة من الناس، لذا فإنه إذا زاد عدد سكان القرية عن حد معين انخزل قسم منهم وذهبوا للبحث عن مكان مناسب يؤسسوا عليه قرية أخرى. كانت الأدوات التي استخدمها المزارعون آنذاك ما زالت أدوات بدائية جدا وكان محصولهم من الزراعة زهيدا بمقاييس العصور التالية لكنه كان وفيرا بمقاييس العصور السابقة، خصوصا أن الأراضي البكر الصالحة للزراعة كانت متوفرة آنذاك وتربتها غنية مما عوض عن بدائية التكنولوجيا (Sjoberg 1960: 27). إلا أن مستوى معيشة المزارعين البدائيين بتقنياتهم البسيطة لم يكن في حقيقة الأمر ليختلف كثيرا عن مستوى معيشة الصيادين ولم يكن هنالك ما يكفي لإعاشة من لا يعملون في الزراعة وإنتاج الغذاء بشكل مباشر. الاختلاف الوحيد هو في مصدر الغذاء الذي أصبح مستأنسا مدجنا يسيطر عليه الإنسان إلى درجة كبيرة وفي القدرة على إنتاج فائض يكفي لسد الحاجة الغذائية خلال الفترات التي تفصل بين موسم حصاد والموسم الذي يليه، والمراوحة بين فصول من الكد والكدح تتخللها فصول من الراحة والاسترخاء يمكن للمزارعين خلالها مزاولة أعمال أخرى غير الزراعة (Redman 1978: 320).

في تلك المراحل البدائية لم يكن المزارعون قادرين على استغلال أحواض الأنهار والأودية القريبة منها لأنها كانت، بالرغم من خصوبتها نظرا لما يرميه فيها النهر أثناء فيضانه من الطمي، مناطق جافة مطرها شحيح وتربتها صلبة يصعب على الأدوات البدائية حرثها. جاءت النقلة الحقيقية في حدود الألفية السادسة قبل الميلاد حينما بدأ المزارعون، بعد تقدم التكنولوجيا وتراكم الخبرات في مجالات الزراعة وتحسين الإنتاج واستصلاح الأرض وتصريف المياه، تجاربهم الأولية في الزراعة بمحاذاة الأنهار بمياهها التي لا تنقطع

وتربتها الخصبة وضفافها الفسيحة وأراضيها المنبسطة ومناخها المعتدل الميّال نحو الدفء. ولم تكن الكثير من تلك القرى البدائية لتعمر طويلا لأسباب عديدة منها مثلا توالي سنوات الجفاف أو زيادة ملوحة التربة نتيجة الممارسات الزراعية الخاطئة مما يضطر أهلها إلى هجرها والبحث عن مكان أنسب للاستيطان. وشيئا فشيئا صارت تكبر القرى ويتقارب بعضها من بعض، وصارت كل مجموعة من القرى المتقاربة التي تتكلم لهجة واحدة وتشترك في العادات والتقاليد وتدين لنفس الآلهة تتعنقد حول مركز حضري يضم معبدا تقدم فيه القرابين وتقام فيه الشعائر الدينية والطقوس الموسمية المتعلقة بالخصب والنماء.

الزراعة هي الخطوة الأولى التي مكنت الإنسان من الاستقرار ومهدت الطريق أمام قيام المدنية والتحضر. لم يعد الإنسان بحاجة إلى الترحال المستديم بحثا عن مصادر الغذاء وأصبح قادرا على أن ينتج ما يزيد عن كفايته بجهد أقل وعلى رقعة من الأرض أصغر بكثير من تلك التي كان يعتاش عليها في مرحلة الجمع والصيد. الزراعة مكنت الإنسان من إنتاج فائض غذائي قابل للتخزين يمكن التعويل عليه على مدار العام واقتطاع جزء منه لإعاشة شريحة من السكان يعملون في حرف تخصصية متنوعة وينتجون سلعا أخرى غير المواد الغذائية. زيادة كمية الغذاء المنتج مع تقلص المساحة اللازمة لإنتاجه يسمح بزيادة الكثافة السكانية وكذلك العدد المطلق للسكان. ولا شك أن الزراعة أمر ضروري لقيام المدن وسابق له لكنه في حد ذاته ليس سببا كافيا لذلك، إذ أن هناك شروطا أخرى، تقنية وبشرية، لا بد من توافرها (Adams 1968: 203; Davis 1955: 430). المدن والحواضر تجمعات سكانية تضم أعدادا غفيرة وأصنافا غير متجانسة من السكان الذين لا يعملون في مجالات إنتاج الغذاء بل في حرف ومهن أخرى متنوعة ويحتاجون لإعالتهم إلى فائض ضخم من الإنتاج الزراعي تصدره لهم المناطق الريفية المحيطة بالمدينة. إنتاج هذا الفائض ونقله إلى المدن يتطلب توسيع رقعة الأرض المزروعة ويتطلب تكنولوجيا متقدمة في مجال الزراعة ومجال النقل والمواصلات. رقعة الأرض المزروعة في أحواض الأنهار قابلة للتوسع لكنها تحتاج إلى مهارات وتقنيات عالية لحرث الأرض وشق القنوات لجلب مياه الري وتصريفها، خصوصا كلما ابتعدنا عن النهر. وهذه الأرض الصلبة لا تفيد في حرثها الأدوات البدائية التي كان يستخدمها المزارعون الأوائل، لذلك لم يصل فائض الإنتاج الزراعي إلى الحد الذي يسمح بظهور المدن إلا بعد اختراع المحراث، الذي سهل حرث الأرض وشق القنوات، والعجلة التي استخدمت في تصنيع العربات لنقل الغلال والمحاصيل وتوصيلها من المنتج إلى المستهلك عبر المسافات الطويلة. ويعود اختراع العجلة والمحراث إلى الألف الرابع قبل الميلاد (Redman 1978: 268). ولم يكن من الممكن الاستفادة منهما بالدرجة القصوى لولا أن الإنسان كان قد استأنس حيوانات النقل التي سخرها واستفاد من طاقتها في عمليات جر المحراث لحرث الأرض وجر العربة لحمل الأثقال. ومن الاختراعات المهمة أيضا الأشرعة التي استخدمت لتسخير القوارب والسفن لنقل البضائع والمواد عبر الأنهار والممرات المائية.

ظهور التعدين

لعل أهم نقلة حضارية شهدها الإنسان ظهور التعدين والانتقال من العصر الحجري إلى عصر المعادن الذي ابتدأ بالعصر النحاسي أو العصر البرونزي ثم تلاه العصر الحديدي. بدأ الستار يسدل على العصر الحجري بعد أن اكتشف الإنسان أن هناك أصنافا من "الأحجار" لا تتحطم ولا تتفتت إذا طُرقت لكنها لدنة طيعة تحتفظ بتماسكها مع تغير شكلها. ومن بين المعادن الموجودة على سطح الأرض في حالة نقية صافية

يبدو أن الذهب والفضة والنحاس كانت المعادن الأولى التي عرفها الإنسان واجتذبت انتباهه، وربما كان أولها الذهب الذي وجد مخلوطا مع الرمل والحصباء في مجاري الأنهار. لكن الذهب لا يصلح لصناعة الأدوات أو الأسلحة نظرا لطراوته وليونته لكنه يقاوم الصدأ وجميل المنظر واستخدم منذ بداية اكتشافه في صناعة الحلي وأدوات الزينة. كذلك ندرة الفضة وليونتها منعت من استخدامها في تصنيع الأسلحة والأدوات واقتصرت على الحلي والمجوهرات (*Encyclopaedia Britannica* 1982c, 11: 1061).

كان حديد النيازك والنحاس من أولى المعادن التي اكتشف الإنسان مناسبتها لصناعة الأدوات. البدايات الأولى لاستخدام النحاس قديمة تعود إلى حوالي ٨٠٠٠ ثمانية آلاف سنة قبل الميلاد حيث وجده الإنسان في هيئته النقية فوق سطح الأرض على شكل كتل وشذرات بأحجام مختلفة وتعامل معه كبديلا للحجر في صنع بعض الأدوات. ومن خواص النحاس، بخلاف الصخور، أنه طيع ولدن يمكن تشكيله بالطرق عليه وهو بارد. وقد سهلت طواعيته على الإنسان أن يصنع منه أدوات حادة وصلبة بواسطة الطرق. والنحاس معدن لين لكن تزداد صلابته وقوته بالطرق المتكرر، إلا أنه إذا زاد الطرق عن حد معين يصل المعدن إلى درجة يصبح فيها قابلا للتقصف والتحطم، ولكن يمكن استعادة لدانته بتسخينه ثم تبريده بغطسه بالماء. وبتكرار هذه العملية يمكن الحصول من النحاس على أداة قاطعة بالشكل المطلوب طرفها صلب وحافتها حادة يمكن سنها وزيادة حدتها بالصقل والشحذ (*Encyclopaedia Britannica* 1982a, 5: 148; 1982c, 11: 1061).

قد تبدو ميزة الأدوات المعدنية وتفوقها على الأدوات الحجرية واضحة لنا الآن، خصوصا فيما يتعلق بالقطع والقص والحفر، لكنها لم تكن كذلك في بداية تصنيعها منذ آلاف السنين. في البداية كانت المعادن نادرة وعمليات الصهر والتعدين والحدادة بدائية وكفاءة الأدوات متدنية وتصنيعها مرهقا ويستغرق وقتا طويلا ولم تكن بنفس كفاءة الأدوات الحجرية. كانت الأدوات القاطعة المصنوعة من الحجر أحدّ حافةً وأمضى من تلك المصنوعة من النحاس. أما حديد النيازك فكان من الندرة بحيث لم يتوفر منه ما يكفي لصناعة الأدوات. وكانت الأدوات المعدنية في بداية تصنيعها لا تختلف في شكلها عن الأدوات الحجرية كما لو كانت مجرد تقليد لها. وشيئا فشيئا بدأ الإنسان يدرك طواعية المعادن ولدانتها وقابليتها للتصنيع وفق قوالب وأشكال متعددة ومتنوعة. فعلى سبيل المثال كانت الخنجر المصنوعة من الحجر قصيرة لأن طولها يعرضها للكسر بسهولة ولذلك كانت الخناجر المعدنية تصنع في البداية على هذه الشاكلة حتى أدرك الإنسان لاحقا إمكانية صنع خناجر معدنية طويلة دون تعرضها للكسر مما أعطاها القدرة على الطعن وعلى القطع. وقبل توديع العصر الحجري والدخول إلى العصر البرونزي كانت هناك مرحلة انتقالية تسمى العصر الحجري النحاسي chalcolithic اختلط فيها استخدام الأدوات الحجرية مع استخدام الأدوات النحاسية.

صحيح أن الإنسان اكتشف منذ حوالي سنة ٦٠٠٠ قبل الميلاد إمكانية إذابة النحاس وسكبه في قوالب معدة سلفا ليتخذ الشكل المطلوب، لكن شيوع استخدام الأدوات المعدنية لم يبدأ حقيقة إلا بعد أن اكتشف الإنسان أسرار التعدين عن طريق صهر المعادن واستخلاص خاماتها من الصخور وذلك في حدود سنة ٤٠٠٠ قبل الميلاد (*Encyclopaedia Britannica* 1982c, 11: 1061). من السهل التقاط الأحجار كما هي موجودة في الطبيعة وتشظيتها وعمل الأدوات منها حسب الشكل المطلوب، كذلك بالنسبة لحديد النيازك والنحاس النقي الموجود على سطح الأرض والذي من المحتمل أن الإنسان الأول التقطه مثلما يلتقط أي حجر وطرقه وهو بارد مثلما يطرق الحجر وعمل منه ما يريده من أدوات. لكن عمليات التعدين واستخراج المعادن النقية

من خاماتها الصخرية أمر آخر، إذ أن منظر وشكل هذه الخامات من صخر أو رمل لا تبدو مختلفة عن غيرها من الصخور والرمال ولا تشبه أبدا المعادن التي يمكن الحصول عليها منها. لذا لم يكن من السهل على الإنسان معرفة ما تحتويه هذه الخامات من معادن والتي تحتاج معرفتها واستخراجها إلى عدة عمليات لا تخلو من التعقيد ويحتاج القيام بها إلى قدر غير قليل من الدراية والخبرة. والنحاس من أول المعادن التي استخرجت من خاماتها بطرق التعدين في منطقة الشرق الأوسط، وعلى الأخص عند السومريين.

وجاءت الخطوة الأهم حينما طور الإنسان طرق إذابة النحاس وصبه في قوالب مشكلة حسب الطلب. في البداية كانت القوالب المستخدمة لتشكيل النحاس المذاب عبارة عن طبعة تحفر في الرمل أو على طين الفخار. ثم بعد ذلك صارت الطبعة تحفر في الصخر لتأخذ صفة الديمومة. ثم جاء وقت صارت تشكل القوالب من مواد مختلفة ويتكون القالب الواحد من عدة أجزاء يؤلف فيما بينها وتركب على بعضها البعض. ومن أقدم القوالب قالب على شكل T لصناعة الفؤوس بحيث يكون الذراع القائم هو الفأس الذي ينتهي بحافة حادة بينما يحنى طرفي الذراع المعترض في الأعلى على النصاب الخشبي وتشدّان عليه. أما قالب الخنجر أو السيف فإنه عادة يتكون من حفر طولي بمقاس الجزء القاطع من الأداة يضم في الوسط أخدودا طوليا ضيقا يبدأ من النهاية المستدقة حتى النهاية العريضة التي تثبت في المقبض ليشكل ضلعا متصلّبا يدعّم الأداة ويزيد من قوتها ومقاومتها للانحناء. صنع الأدوات المعدنية عن طريق صبها في قوالب مكن الإنسان من سكبها وفق أشكال وهيئات يستحيل تحقيقها باستخدام مادة الحجر التي تفتقد إلى طواعية المعدن، كأن يصنع أدوات مقعرة ومحززة ومخرّمة ولها فتحات وثقوب تتخذها من القالب بدلا من حفرها عليها بعد صنعها. هذا يعني أن حجم الأداة المطلوبة غير محدد بحجم القطعة التي تصنع منها، كما هو الحال بالنسبة للأدوات الحجرية، ولكن يمكنها أن تأخذ أي شكل يحدد سلفا بواسطة القالب. كما أن الأدوات المعدنية التالفة لا ترمى مثل الأدوات الحجرية بل يمكن الاستفادة منها بإذابتها وإعادة قولبتها. وتتميز الأدوات المعدنية الطيعة عن الأدوات القابلة للكسر المصنوعة من الحجر والعظم والقرون في أنها مقاومة للصدمات ويمكن أن تتشوه وتفقد شكلها دون أن تتكسر وتتفتت وإذا ما انحنت يمكن تعديلها وإعادتها إلى شكلها الأصلي. والقطع المعدنية قابلة للتلحيم مع بعضها البعض. كما يمكن تصنيع أدوات معدنية في غاية الدقة مثل الإبر والمخاريز والدبابيس والسنانير (*Encyclopaedia Britannica* 1982b, 8: 611).

وقد مضى وقت طويل جدا على اكتشاف التعدين قبل أن تحل الأدوات المعدنية محل الأدوات الحجرية. تعود البداية الحقيقية لعصر التعدين إلى حدود سنة ٣٥٠٠ ثلاثة آلاف وخمسمائة قبل الميلاد وارتبطت مع اكتشاف البرونز الناتج عن إضافة نسبة قليلة من القصدير إلى النحاس. لكن استخدام البرونز لم يصبح شائعا في الشرق الأوسط إلا بعد سنة ٣٠٠٠ ثلاثة آلاف قبل الميلاد (علما بأنه لم يصل إلى وسط وشمال أوروبا إلا في حدود سنة ١٧٠٠ ألف وسبعمائة قبل الميلاد)، ولذلك تسمى تلك الفترة الانتقالية بالعصر الحجري النحاسي chalcolithic. خلط النحاس مع نسبة قليلة من القصدير (في حدود ١٠٪) يمنحه صلابة أكثر ويجعله أكثر طواعية ومعالجته أسهل. البرونز أكثر صلابة من النحاس ويذوب تحت درجة حرارة أقل وهو أسهل في الصهر والسكب في قوالب. لكن القصدير نادر الوجود مما اضطر بلدان الشرق إلى استيراده من أماكن بعيدة. كان البرونز باهض التكلفة، وكذلك النحاس، لذلك قصر استخدام الأدوات المصنعة من هذه المواد على الملوك ورجالات المعبد والأثرياء وفي صناعة الأسلحة. أما الفلاحون والناس البسطاء فقد

استمروا في استخدام الأدوات الحجرية حتى تم اكتشاف الحديد، علما بأن اكتشاف الحديد لم يلغ دور النحاس والبرونز والمعادن الأخرى التي ظلت رهن الاستخدام، خصوصا في الأعمال الفنية ونحت التماثيل (Beals *et al* 1965: 339-43).

وبعد ١,٠٠٠ ألف سنة من اكتشاف البرونز يطل العصر الحديدي الذي يحل محل البرونز نظرا لوفرته وسعة انتشاره وسهولة الحصول عليه حيث يشكل نسبة ٥٪ من القشرة الأرضية بينما لا يشكل النحاس إلا نسبة ضئيلة جدا بحيث أن كل وحدة من النحاس موجودة في قشرة الأرض يعادلها ٥٠٠ خمسمائة وحدة من الحديد. بدأ تعدين الحديد في الشرق الأدنى على يد الحيثيين في الأناضول حوالي سنة ٢٥٠٠ ألفين وخمسمائة قبل الميلاد لكنه لم يستخدم في تصنيع الأدوات ويشيع استخدامه في الشرق الأدنى بشكل واسع إلا بعد استكمال كافة التقنيات الضرورية لتنجيمه وتصنيعه مع بداية ما يسمى العصر الحديدي حوالي عام ١٢٠٠ ألف ومئتين قبل الميلاد، ولم يصل إلى أوروبا إلا في حدود عام ٤٠٠ أربعمائة قبل الميلاد (Beals *et al* 1965: 339-43). وعلى خلاف النحاس، لا يوجد الحديد نقيا إلا في حديد النيازك النادر الوجود والذي يحتوي على نسبة عالية من النيكل، كما أن عمليات تعدينه واستخراجه من الخامات أصعب من تعدين النحاس ويحتاج إلى حرارة عالية جدا، ولذلك جاء عصر الحديد متأخرا عن عصر النحاس. والحديد، مثله مثل النحاس، تزداد صلابته بالطرق المتكرر ويمكن أن تعمل منه أدوات حافتها حادة وصلبة. ويمكن للحديد أن يستعيد لدانته بتسخينه ثم تبريده، على أن يتم تبريده ببطء. والحديد أصلب بكثير من النحاس والبرونز وهو كذلك أكثر طواعية حيث يمكن ثني قضيب من الحديد في أي اتجاه دون أن يتقصف. ولم يكن للنحاس الذي سبق للإنسان أن مهر في تعدينه وتصنيعه هو والبرونز قبل الحديد بآلاف السنين نفس الكفاءة والصلابة والطواعية التي للحديد. للحديد عدد من الميزات التي تعلو على ميزات النحاس والبرونز والحجر، فهو معدن متوفر ورخيص وسهل الاستخراج وهو على قوته أكثر قابلية للطرق والتشكيل والإذابة والسبك لتصنع منه الأدوات الزراعية والأواني المنزلية والأسلحة الفتاكة التي تبقى في حالة جيدة لمدة طويلة نظرا لقوة الحديد ومتانته.

ويمكننا القول بشكل عام أن عصر التعدين حل بعد أن طور الإنسان العديد من الاختراعات والعمليات السابقة والإنجازات التقنية الضرورية الممهدة له والتي منها ١) التعرف على الخامات والصخور التي تحتوي على المعادن، ٢) استخراج المعادن من الخامات وتنقيتها من الشوائب، ٣) مزج نوعين أو أكثر من المعادن بنسب معينة لاستنتاج معدن أصلب أو أفضل في التشكيل والقولبة كأن تمزج القصدير والنحاس للحصول على البرونز، ٤) الحصول على الفحم وعمل الأفران الفخارية والمنافيخ التي توفر الحرارة العالية اللازمة لصهر المعادن، ٥) عمل الأواني والبواتق الفخارية الضرورية لنقل المعادن المنصهرة من الأفران وصبها في القوالب المصنوعة هي أيضا من الفخار، ٦) توفر الأدوات الضرورية لتحريك المعادن الملتهبة وطرقها من ملاقيط ومطارق وسنادين وغيرها، ٧) عمل قوالب من الفخار لسكب المعادن وتصنيعها وفق أنماط محددة.

مراحل التطور الحضري التي سبقت قيام الدولة

تعود بدايات نشوء المدن في بلاد الرافدين إلى الألفية الرابعة قبل الميلاد وبعد ذلك بفترة وجيزة وبشكل مستقل ومتسارع بدأت على ضفاف النيل ثم تباعا على ضفاف السند غرب الباكستان وفي شمال الصين

وأمريكا الوسطى (Redman 1978: 221; Sjoberg 1960: 26, 34-5). وتدل الشواهد الأثرية المتوفرة حتى الآن أن الزراعة بدأت في وادي النيل في منتصف الألفية السادسة قبل الميلاد، كما تدل على ذلك آثار مواقع "مرمده" و"طاسه" و"الفيوم". وهذا تاريخ متأخر نوعا ما عن بدايتها في بلاد الرافدين. وبعد ذلك بفترة وجيزة ظهرت المدن التي سرعان ما توحدت تحت سلطة مركزية واحدة مع نهاية الألفية الرابعة قبل الميلاد. وعلى عكس ما كان عليه الوضع في بلاد الرافدين، التي استغرق الانتقال فيها من الزراعة البدائية إلى ظهور المدينة حوالي ٤,٠٠٠ أربعة آلاف سنة، فإن دولة الفراعنة ظهرت في حوض النيل بفترة قصيرة لم تستغرق أكثر من ٢,٥٠٠ ألفين وخمسمائة سنة بعد ظهور الزراعة واستمرت محافظة على وجودها واستقرارها لمدة ٢,٥٠٠ ألفين وخمسمائة سنة أخرى (Redman 1978: 281).

يعد ظهور المعبد في تلك المراكز أولى بوادر نشوء المدينة ومن ثم الدولة والسلطة المركزية. ولم تكن وظائف المعبد الاقتصادية لتقل أهمية عن وظائفه الدينية إذ أنه تحول بالتدريج من مجرد مكان للعبادة وحث الناس على مراعاة العدالة والمعاملة الحسنة وفض النزاعات فيما بينهم إلى مركز لتخزين الفائض من الناتج الزراعي وإعادة توزيعه عند الحاجة. صار الفلاحون الذين يتوفر لديهم فائض من الغذاء في أوقات الرخاء يودعونه في المعبد لينتفع به الصناع والحرفيون وكذلك الفلاحون ممن تشتد عليهم سنوات القحط والجفاف (Redman 1978: 276). وكانت نسبة من ذلك الفائض تذهب لإعاشة رجال المعبد لقاء جهدهم في التدبير والإدارة والتنظيم، علاوة على حرص الفلاحين على إرضائهم لأن ذلك مما يرضي الآلهة. لذلك لا يستغرب أن يبدي رجال المعبد اهتماما خاصا بشؤون الزراعة وسبل تطويرها وأبدوا حرصا على زيادة المحاصيل وجندوا الفلاحين للقيام بمشاريع جماعية لشق قنوات الري واستصلاح الأراضي وتوسيع رقعة المساحات المزروعة، وساعدوا في ضبط التقاويم وتحديد الفصول والمواقيت المناسبة لزراعة المحاصيل المختلفة. ولم يتردد رجال المعبد في امتلاك مساحات من الأراضي الزراعية تولوا إدارتها وجني غلتها بينما عهدوا إلى الآخرين بالعمل عليها وفلاحتها.

> وكان للمعبد سلطة عظمى وأملاك واسعة. فإن الإله الذي يعبد في معابد المدينة هو الحاكم الحقيقي والمالك الحقيقي للمدينة وللناس، أما الحكام والكهنة فهم وكلاء عنه في حكمه على الناس. وكانت الأراضي العائدة لمجتمعات دول المدن تنتظم تحت ثلاثة أنواع: ١- نوع من الأراضي سموه "كور" وهذه تركت لأفراد المجتمع ووزعت عليهم، وكانت حصة الفرد لا بأس بها إذ أن أصغر حصة تصيبه كانت تبلغ نحو ايكر واحد (حوالى مشارة أو دون واحد)، ٢- نوع آخر من الأراضي غلتها تعود إلى المعبد (وتسمى هذه بالسومرية nigenna) وقد تبلغ ١/٤ أراضي دولة المدينة، وكان على أفراد المجتمع أن يتولوا زراعتها والمحافظة عليها وحفر أنهارها وتكون غلتها إلى المعبد الذي يجهز الفلاحين المسخرين بالبذور، ٣- نوع ثالث من الأراضي كانت بحوزة المعبد أيضا ولكن كان يؤجرها إلى الأفراد (وتسمى هذه بالسومرية urula) (باقر ١٩٥٦/١: ١١٣).

هذه القوة الاقتصادية حولت سلطة المعبد ورجاله تدريجيا من مجرد سلطة عرفية أخلاقية إلى سلطة رسمية قسرية، وتحول إلى مؤسسة تعج بالكتبة والموظفين والحرفيين والبنائين وعمال النسيج وغيرهم. وكل ما يحتاجه هؤلاء من السلع والمواد الخام جلبها لهم المعبد عن طريق علاقات التبادل التجارية التي أقامها مع الجهات والمعابد الأخرى. ولكي يفرض مكانته المتميزة وهيبته في النفوس كان لا بد للمعبد أن يحتل مركزا استراتيجيا وأن يشيد له بناء مهيبا وحصينا تزينه الزخارف والتماثيل.

في بداية نزول المزارعين الأوائل من التلال والمناطق الجبلية ليزرعوا على ضفاف الأنهار لم تكن هناك

ندرة في الأراضي الصالحة للزراعة. إلا أن وفرة الإنتاج الناجمة عن هذه الأوضاع الجديدة أدت إلى زيادة عدد السكان مما أدى بدوره إلى زيادة الطلب على الأراضي الزراعية القريبة من النهر. وترتب على ذلك نتيجتان؛ أولهما الحاجة الملحة لشق قنوات الري لتوصيل مياه النهر إلى الأراضي البعيدة عنه لاستصلاحها وزراعتها، وثانيهما حدة التنافس والصراع على الأراضي الزراعية المحاذية للنهر مما زاد من قيمة تلك الأراضي وثراء من يمتلكونها مقارنة بتلك البعيدة عن مصادر المياه (Redman 1978: 267-8).

في ظل هذه المستجدات برزت نخبة التجار التي أخذت في التشكل مع ارتفاع قيمة الأراضي الزراعية وزيادة حجم التبادلات التجارية واستشراء الأنماط الاستهلاكية. ازدهار الحرف والصناعات التي صاحبت نشوء المدن وحركات الاستيراد والتصدير أدى إلى تعاظم دور الوسطاء والتجار وازدياد ثروتهم ومكانتهم. تركز الفائض في يد هؤلاء هو بداية نشوء الطبقية والفوارق الاجتماعية بين من يملكون الأرض ووسائل الإنتاج وأولئك الذين يكدحون لهم مما كرس من حدة الفوارق الطبقية. وكلما تعددت الحرف والتخصصات وظهرت أنماط استهلاكية جديدة وحاجات إنسانية لم تكن موجودة من قبل كلما نشطت حركة تبادل السلع والخدمات وكلما تعقد النسيج الاجتماعي وتشابكت المصالح وتداخلت المنافع التي تبدأ شيئا فشيئا تحل محل علاقات القربى في توجيه علاقات الناس مع بعضهم البعض. وكلما زاد عدد أفراد المجتمع وتباينت خلفياتهم وتقاربوا من بعضهم البعض على رقعة جغرافية محدودة كلما تكثفت العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وتشعبت صلاتهم وتعددت قنواتها وتنوعت أشكالها وحلت الانتماءات والولاءات الطبقية والمهنية محل الانتماءات والولاءات القرابية. وهكذا يتحول المجتمع من مجتمع بدائي متجانس وبسيط تحكمه علاقات القربى إلى مجتمع مركب متنوع المشارب معقد التنظيم تحكمه المصالح المشتركة والانتماء لموطن واحد. وبطبيعة الحال فإن المجتمع الذي يصل إلى هذا المستوى من التطور لا بد له من سلطة تسير أموره وتضبط شؤونه وتضمن له الأمن والاستقرار. وهنا تبرز الحاجة إلى وجود قيادات قوية مدعمة بالعقائد والأيديولوجيات التي تعمل على تنظيم العلاقات الاجتماعية وحل النزاعات وتسيير دفة المجتمع والدفاع عن الوضع القائم والمصالح الطبقية، إضافة إلى تجنيد الأيدي العاملة لإقامة المشاريع الضخمة من تعبيد الطرق إلى شق القنوات إلى بناء السدود ومشاريع الري. والكل يدرك أهمية وجود مثل هذه السلطة ويعمل على تحقيق ذلك، لكن هذا لا ينفي محاولة قوة أكبر أن تغزو قوة أصغر وتبسط عليها سلطانها لتخضع أهلها وتفرض عليهم الخراج والإتاوات لزيادة دخل الخزينة، ولا ينفي كذلك الثورات الشعبية التي تحدث لأن السلطة فشلت في أداء مهامها. بقاء السلطة واستمرارها رهن بقوتها وسطوتها وقدرتها على إكراه الناس للامتثال والخضوع لها مقابل ما يفترض أن تقدمه لهم من الخدمات العامة والحماية العسكرية والقانونية وإقامة العدل وتطبيق حكم القانون.

زيادة عدد السكان والحاجة إلى تنظيمهم وتسخيرهم للقيام بالأعمال الجماعية والمعمارية ومشاريع الصرف والري أدى إلى تطور التركيب الاجتماعي والطبقية وتراتبية السلطة. شق القنوات وبناء السدود وكذلك النزاعات على ملكية الأراضي كلها من الأمور التي تبرز فيها ميزة القوة العددية وكذلك الحاجة إلى قيادة توجه وتنسق وتوزع المهام والأدوار. على هذه الخلفية نشأت نخبة متآلفة من الزعماء المحليين والأثرياء ورجال الدين لها القوة على جمع فائض الأنتاج وإعادة توزيعه واستثماره في مشاريع الري وفي الحروب التوسعية والفتوحات. مع تنامي النزعة نحو التوسع وإخضاع مناطق جديدة تطورت وسائل الهجوم والدفاع

وأساليب الحرب وصارت التجمعات الأكبر تطمح إلى الهيمنة على التجمعات الأصغر لتسخيرها وللهيمنة على أراضيها ومقدراتها، وصارت التجمعات والمستوطنات الزراعية المتناثرة التي تدين لمعبد واحد تتقارب وتتوحد وتنظّم نفسها في وحدات سياسية مستقلة لأغراض الدفاع عن أراضيها وشرعت تبني الأسوار والحصون. ولا بد من التأكيد في هذا الصدد على أن الحروب كعدوان منظم تشنه جماعة مسلحة ضد أخرى يعتبر ظاهرة حديثة نسبيا في تاريخ الإنسانية. لم تخل المجتمعات البدائية من النزاعات والمشاحنات لكنها كانت نزاعات محدودة وعلى نطاق فردي وأضرارها لا تكاد تذكر وغاياتها إما للثأر أو للقصاص أو رد الاعتبار أو ما شابه ذلك من الأمور الشخصية. إذا ما علمنا أن غاية الحروب الحقيقية ليست القتل وسفك الدماء والإبادة وإنما الاستيلاء على ما عند الغير واستعبادهم تبين لنا أنه لم يكن هناك دافع للحروب عند الجماعات البدائية التي لا تملك مالا ولا أرضا ولا يمكن لها أن تحصل من الحروب على غنيمة ولا تكسب من ورائها شيئا، ولا تستفيد من استعباد بعضها البعض لأنها لا تزرع أرضا وليس لديها صناعات ولا أعمال تتطلب أيد عاملة. أما في المجتمعات الزراعية فالأمر مختلف تماما. هنالك الأرض وهنالك الممتلكات وهنالك استعباد المغلوبين وتسخيرهم أو على الأقل فرض الجزية عليهم والخراج (Harris 1977: 33-8).

تشابك مصالح الأثرياء والقادة العسكريين ورجال الدين يجعل كلا منهم في أمس الحاجة للآخر، فالأثرياء منهم المال، والعسكريون عليهم حفظ النظام والممتلكات والدفاع عن المدينة وتأمين الطرق التجارية وحماية المصالح الطبقية، ورجال الدين يصوغون الأيديولوجيات والمعتقدات اللازمة لتبرير الوضع القائم وتكريسه، بما في ذلك إضفاء الصفة الدينية على الملوك والأمراء والترويج لعقيدة أنهم ينوبون عن الإله في إدارة البلاد التي هي أصلا ملك للآلهة. لكن هذا لا ينفي تنافس هذه النخب الثلاث على السلطة تحدوهم إلى ذلك مغريات الجاه والثروة. ولا تخلو علاقة الأثرياء والزعماء العسكريين ورجال الدين مع بعضها البعض من بعض التوتر بسبب تنافسها وحرص كل منها أن تقتطع لنفسها أكبر قدر ممكن من حيز السلطة والنفوذ، لكنها ضمنيا كانت متحدة ومتحالفة ضد السواد الأعظم من الدهماء والمستضعفين من الحرفيين والمزارعين الذين يئنون تحت وطأة سلطتها واستغلالها (Redman 1978: 281). ولم تكن هاته النخب المتآلفة قادرة على الاحتفاظ بمواقعها وتحمل الأعباء المناطة بها دون أن يكون تحت إمرتها ورهن تصرفها حاشية من المنتفعين والجنود المدربين على حمل السلاح والموظفين المهرة والخدم المتفرغين لخدمتها وتنفيذ توجيهاتها وحماية مصالحها. تشابك المصالح بين الأثرياء ورجال الدين والقادة العسكريين وحاجة كل منهم للآخر واضطرارهم لتنسيق نشاطاتهم بشكل مستمر تملي عليهم أن يعيشوا هم وكل من يتبعهم من الكتبة والموظفين والجنود وأصحاب الحوانيت والصناع والحرفيين والبنائين بالقرب من بعضهم البعض (Watson *et al* 1969: 108-9). وبما أنهم لا يشاركون بشكل مباشر في عمليات الإنتاج الغذائي والزراعة، وبما أن وسائل المواصلات سوف تنقل لهم منتجات الريف أينما كانوا فهم غير مضطرين للبقاء في الريف. وعلى خلاف المزارعين، فإن طبيعة نشاطاتهم لا تحتاج مزاولتها إلى مساحات شاسعة من الأرض، لذا يتكدسون حول المعبد والقصر في تجمعات سكنية مكتظة كثيرة العدد وعالية الكثافة بيوتها متراصة وشوارعها ضيقة ومتعرجة تتخللها المعابد الصغيرة والخانات والحوانيت ودكاكين الصناع (Sjoberg 1960: 35). هذه التجمعات السكنية تتحول إلى مركز ديني وإداري وتجاري يحيط به الريف من كل الجهات ويمده بالغذاء اللازم والأيدي العاملة. وغالبا ما تقام هذه المراكز على مفترق الطرق التجارية بالقرب من مصدر مياه الشرب. هذه هي النواة التي تنشأ

منها المدينة التي تحاط بسور لحمايتها وبوابات لحراستها وتمهد الطرق المؤدية إليها وتقام في وسطها البنايات العامة والنصب الضخمة التي تعطيها طابعها وتعكس قوتها وتزرع هيبتها في النفوس وتملأ صدور أهلها بالفخر والاعتزاز وتقوي من انتمائهم وولائهم لها. وبالإضافة إلى تقسيم المجتمع إلى فئات وطبقات محدداتها الثروة والمكانة الاجتماعية والتخصصات المهنية يظهر تقسيم آخر هو أهل المدينة (الديرة) وأهل الريف (الطوارف) الذين يمدون المدينة بما تحتاجه من الغذاء. وأهل الريف لا يتنازلون طواعية عن ما يفيض من إنتاجهم لأهل المدينة، لكن قوة المدينة بسلطتها القسرية تجبرهم على دفع الضريبة لها مقابل توفير الحماية لهم وتأمين المسالك والحفاظ على الاستقرار الذي يمكن الفلاحين من مزاولة الزراعة والتجار من مزاولة التجارة. ومثلما أنه يستحيل على المدينة العيش بدون الفائض الزراعي فإن الفلاحين لا غنى لهم عن الخدمات والسلع والحرف والمنتوجات الصناعية التي تقدمها لهم المدينة عن طريق المقايضة والتبادل (Davis 1955: 430; Sjoberg 1960: 68).

ونظرا لتشعب القضايا الإدارية وكثافة التعاملات التجارية وتراكم التعاليم الدينية والتشريعات المدنية لم يعد الاعتماد على الذاكرة والتعليمات الشفهية كافيا وأصبحت هناك حاجة ملحة لاختراع الكتابة والحساب وإلى تقنين شؤون الحياة وتنظيم علاقات الناس مع بعضهم البعض، خصوصا وأن المجتمع لم يعد مجتمعا صغيرا وبسيطا تتم التعاملات بين أفراده مباشرة وجها لوجه، وبعدت المسافات الاجتماعية والمكانية وتعدد الوسطاء بين الآمر والمأمور وبين البائع والمشتري وبين المستفيد ومن يقدم الخدمة. وحلت محل العلاقات القرابية والانتماءات العشائرية علاقات المصالح والروابط الطبقية والمهنية والانتماء الإقليمي (Watson *et al* 1969: 109). ونظرا لاتساع الرقعة الجغرافية والكثافة السكانية أصبحت هناك ضرورة لتوحيد لغة التخاطب وتوحيد المقاييس والموازين والمكاييل وسك عملة نقدية موحدة لتسهيل التعامل والتفاهم بين الناس. وبدلا من الاحتكام إلى الأعراف والعادات الفضفاضة التي تختلف من مكان إلى آخر سن الحكام والمشرعون قوانين مكتوبة تسري على الجميع وأنظمة واضحة تحكم علاقة الناس بعضهم ببعض. لم يعد الحكام قادرين على إنفاذ توجيهاتهم ولا الأثرياء قادرين على إدارة أملاكهم ولا التجار على ضبط أمورهم المالية بدون الكتبة والمحاسبين، وكان لا بد لمن يعملون على شق قنوات الري وتوزيع الأراضي الزراعية وبناء المعابد والأسوار والحصون والقصور من الإلمام بمبادئ الحساب والهندسة، كما أن الإلمام بمبادئ الفلك ومعرفة منازل النجوم، التي تحولت في بعض مظاهرها إلى عبادة الأجرام السماوية، كان مفيدا في ضبط التقاويم الزراعية ومعرفة مواعيد زراعة مختلف المحاصيل وجني الغلال والحصاد. ولعب المعبد دورا كبيرا في هذا الشأن وساهم مساهمة فعالة في تبسيط الكتابة وتطويرها لاحقا للاستفادة منها في تقييد النصوص المقدسة وتقنين الممارسات الدينية وتسجيل أنساب الآلهة والحكام وإنجازاتهم وانتصاراتهم في الحروب وتخليد ذكراهم، إضافة إلى تسجيل صفقات البيع والشراء والمداينات والعقود ولتدوين المخاطبات والمعاهدات السياسية وكتابة القوانين والمواثيق. وأضاف المعبد إلى وظيفته الدينية مهمة التعليم وتخريج مختصين في الشؤون الدينية والأعمال البيروقراطية والديوانية.

ومثلما هيأت المعابد الفرصة لظهور النخبة من رجال الدين هيأت الحروب الفرصة لظهور الزعماء والقادة العسكريين. ومثلما استثمر رجال المعبد تأثيرهم الروحي ودورهم في تنظيم علاقات الناس الاجتماعية والاقتصادية لتعزيز مواقعهم وتكريس سلطتهم كذلك القادة العسكريون عملوا بدورهم على تقوية زعامتهم

وفرض إرادتهم وبنوا لأنفسهم قصورا فخمة منفصلة عن المعابد. مع ازدياد أهمية التبادلات التجارية الواسعة وتأمين طرق التجارة البعيدة تعززت قوة القادة العسكريين الذين صاروا يعتمدون على جيوشهم الموالية لهم والخاضعة لإمرتهم لبسط سيادتهم على المدن الأخرى وإجبارها على الدخول معهم في وحدة سياسية. ولم تلبث أن آلت السلطة الحقيقية إلى الحكام العسكريين الذين استأثروا بقيادة الجيوش المنظمة واحتكروا سن القوانين والتشريعات وتعيين رجال الدين والحفاظ على أمن الدولة والتحكم بعلاقاتها التجارية، وحولوا حواضرهم إلى مراكز سياسية وإدارية ودينية واقتصادية، وشكلوا مؤسسات بيروقروطية ضخمة تأتمر بأمرهم ونظموها تنظيما هرميا ليصدروا من خلالها أوامرهم وتوجيهاتهم إلى مختلف المدراء والمسؤولين ومنهم إلى صغار الموظفين ومنهم إلى عامة الناس. وهكذا حلت السلطة المدنية تدريجيا محل السلطة الدينية، ومع مرور الوقت تحولت "مدينة المعبد" temple city إلى "دولة مدينة" city state مستقلة سياسيا، مما مهد الطريق لقيام الدولة الوطنية national state. وصار عدد المدن في ازدياد مطرد وكل منها تطمح إلى التوسع ومد حدودها على حساب جاراتها مما أدى إلى حدة التوتر بينها والمواجهات العسكرية. ولم يكن من السهل دوما إخضاع المدن الأخرى التي ما فتئت تطمح للاستقلال عن السلطة المركزية وصارت تتطلع إلى أي فرصة تضعف فيها سلطة الدولة لتنفصل عنها وتستقل بنفسها. وعلى هذه الشاكلة نجد أن تاريخ الممالك القديمة، وخصوصا في بلاد الرافدين، مراوحة بين سلطة مركزية قوية على رأسها أسرة حاكمة تحكم قبضتها على البلاد وفترات تضعف فيها السلطة وتضمحل الأسرة وتتمزق البلاد إلى دويلات صغيرة وضعيفة لا تنقطع الحروب بينها (Redman 1978: 280-1).

بدايات القرى الزراعية

قبل ظهور الحضارة السومرية جنوب العراق في الألفية الثالثة قبل الميلاد كان حوض دجلة والفرات عبارة عن قرى ومدن صغيرة متناثرة كل منها يشكل كيانا مستقلا ومكتفيا ذاتيا. وكان لكل مدينة حاكم سياسي مستقل بيده السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية، يحق له وحده بالتشاور مع أعيان المدينة إصدار وتنفيذ الأحكام والتشريعات القضائية وإقامة العدل بين الناس وتعيين موظفي المعبد وبيده قيادة الجيوش وإعلان الحرب وشنها (Jacobsen 1943: 160). ويرجح المنقبون بدايات القرى الزراعية في المناطق الجنوبية من العراق في حدود الألفية الخامسة قبل الميلاد حيث انتقل مركز الثقل الحضاري إلى هناك بعد اندثار ثقافة حَلَف الشمالية. وتبدأ هذه المرحلة، والتي تعد أقدم أطوار فجر الحضارة في جنوب العراق، مع ثقافة العُبيد، بناء على اسم أول موقع عثر فيه على مخلفات تلك الثقافة والمسمى تل العُبيد والذي يقع بالقرب من مدينة الناصرية الحالية وعلى مسافة لا تزيد عن سبع كيلات شمال مدينة أور Ur القديمة في أقصى جنوب العراق والتي تعتبر هي أيضا من مواقع ثقافة العُبيد المتأخرة (وهي ذات المدينة التي هاجر منها إبراهيم الخليل أيام الكلدانيين، كما جاء في سفر التكوين). ومن المواقع التي تعد البدايات الأولى لثقافة العُبيد وممهدا لها موقع الحاج محمد على الفرات غير بعيد من السماوة على بعد حوالي ١٥٠ مئة وخمسين ميلا جنوب بغداد وموقع أريدو Eridu الذي يقع على مسافة ٢٠ عشرين كيلا إلى الجنوب من أور ومن تل العُبيد بمحاذاة الصحراء قريبا من الخليج العربي. أقام أهالي الجنوب من العُبيديين حقولهم على ضفاف الأنهار وشقوا القنوات لري مزارعهم من مياه دجلة والفرات، كما كان يفعل مزارعو ثقافة سامراء الشماليين

من قبلهم. ويستدل من روث البهائم الذي استخدموه في تمليط جدران أكواخهم أنهم كانوا يربون الماشية. ومن ذلك الوقت تظهر النخلة ويدخل التمر كغذاء أساسي. وبحكم قربهم من النهر شكل السمك أحد مصادر الغذاء الرئيسة لهم وما عثر عليه من بقايا لأنواع من السمك صغيرة الحجم يشير إلى أنهم استخدموا الشباك لصيدها، وهذا ما تؤكده الأثقال الصغيرة المخرمة التي استخدموها لغطس الشباك.

واستخدم العُبيديون القصب في البناء الذي صنعوا مناجل وفؤوسا من الفخار المجفف المحروق لتقطيعه، كما صنعوا أيضا من الفخار معدات الزراعة والبناء الأخرى نظرا لعدم وجود الأحجار في جنوب العراق. وكانت تلك المعدات سهلة الكسر لكن يتم استبدالها بسهولة ولذلك وجدت بكميات كبيرة في مواقع العُبيد (Algaze 2001: 207; Benco 1992: 119-34). وهناك تقدم ملحوظ في صناعة الأدوات وفي أعمال البناء، كما تم العثور على بعض التماثيل من الطين المجفف. وفي المراحل التالية من ثقافة العُبيد عُرف الذهب والنحاس الذي تم الحصول عليه عن طريق التبادلات التجارية ولكنه استخدم فقط في صناعة أدوات الزينة. واشتهر العُبيديون بصناعة الفخار الجميل ويبدو أنهم لم يعرفوا العجلة وصنعوا فخارهم باليد، علما بأنه يتم العثور من هذه الفترة على بداية صناعة القوارب ووسائل النقل المائي حيث وجد المنقبون نموذجا لقارب مدفون في أحد المقابر في مدينة أريدو يعود تاريخه إلى حوالي ٦,٠٠٠ ستة آلاف سنة، ولا يستبعد أنهم أبحروا في الخليج العربي لأغراض التجارة وتبادل السلع، وربما غاصوا فيه على اللؤلؤ (Mellaart 1970: 129-30; 1975: 179: Wooley 1965: 23-7). وقد اتسع انتشار ثقافة العُبيد وتأثيرها في كل الاتجاهات بشكل لم يسبق له مثيل وعمت بلاد الرافدين حتى وصلت مع نهاية الألفية الخامسة قبل الميلاد إلى سوريا شمالا وجنوبا إلى البحرين وشرق الجزيرة العربية وعمان (Mellaart 1970: 67-8). إلا أنه من غير المعروف ما إذا كانت قطع الفخار التي عثر عليها في شرق الجزيرة العربية صناعة محلية أم أنها وصلت هناك نتيجة السيطرة على تلك المناطق وإخضاعها أو نتيجة الدخول معها في عمليات تبادل تجارية واسعة والحصول منها على ما تفتقر إليه جنوب العراق من المواد الخام مثل المعادن والأخشاب وحجر الصوان (Moorey 1994: 154; Yoffee *et al* 1993: 265). وحيث أن هذه القطع الفخارية لم توجد داخل الجزيرة العربية وإنما فقط بالقرب من السواحل فإن هناك من يرى أنها لا تعدو أن تكون مخلفات تركها وراءهم البحارة العبيديون الذين كانوا يرتادون تلك الأصقاع (Oats 1993: 410).

ويدل حجم القرى في تلك المرحلة على زيادة عدد السكان، وهذا مؤشر على تقدم الوسائل الزراعية وكفاءتها مما يعني زيادة الإنتاج الغذائي وتحقيق الفائض القادر على إعاشة أعداد كبيرة من البشر، كما تدل على ذلك المباني وحجم المقابر. وكان أول معبد تم بناءه في مرحلة العُبيد في مدينة أريدو، التي تحولت فيما بعد إلى مركز لعبادة الإله السومري إنكي Enki إله الحكمة والمعرفة. في البداية كان المعبد عبارة عن غرفة صغيرة زادت مساحتها في مراحل لاحقة إلى ٢٤ مترا بالطول في ١٢ مترا بالعرض على مسطبة مرتفعة ربما كان القصد منها فيما يبدو رفع البناء لحمايته من الفيضان. ثم تتالى بناء المعابد لمدة ٢,٠٠٠ ألفي سنة واحدا فوق الآخر على نفس الرقعة حتى وصل حجم المعبد في مرحلة أوروك Uruk اللاحقة إلى مساحة كبيرة جدا بلغت ٤٢٠,٠٠٠ أربعمائة وعشرين ألف قدما، وذلك بعدما بدأت سلطة الكهنة ورجال المعبد تقوى وتؤثر على الشؤون العامة وتتحكم في مختلف النشاطات الاجتماعية والاقتصادية. والمعبد عبارة عن صرح شاهق، على غرار برج بابل، يسمى زيكورات ziggurat قد يصل ارتفاعه إلى ٤٠ أربعين قدما يشيد على

مساطب عالية مربعة الشكل أو مستطيلة ومتدرجة في الحجم والارتفاع بحيث تحتل كل واحدة منها حجما أكبر من التي تعلوها وأصغر من التي أسفل منها ويتم الصعود أو النزول من واحدة إلى الأخرى بواسطة سلالم خارجية تحيط بالمساطب وتصل إلى القمة حيث يقع المعبد (Frankfort 1956: 55).

وتنتهي ثقافة العُبيد بمرحلة أوروك، وهذا الأسم القديم للموقع الذي يطلق عليها الوركاء في العصر الحاضر في ناحية السماوة حاليا، وهي أول مدينة في التاريخ (Stone 1997: 15-26). تبدأ مرحلة أوروك تقريبا مع بداية الألفية الرابعة قبل الميلاد وتنتهي بنهايتها (٣٨٠٠ ق. م.–٣١٠٠ ق. م.). وتأتي بعد أوروك مع نهاية الألفية الرابعة قبل الميلاد مرحلة جمدة نصر Jamdat Nasr التي اشتهرت بمعابدها الضخمة وبداية ظهور المدن وصناعة الفخار على العجلة. وتم في تلك الفترة استئناس الحصان وعثر على تماثيل لعربات تجرها البغال والحمير والثيران (Mallowan 1965: 13-5, 28)، إضافة إلى تعدين النحاس واستخدامه في صناعة بعض الأواني والأسلحة. وقد شجع على استخدام النحاس عدم وجود الأحجار في جنوب العراق التي يغطيها الطمي بالكامل (Kohlmeyer 1997: 447; Moorey 1994: 243). وإذا كان ولا بد من استيراد المادة الخام لصناعة الآنية والأسلحة والأدوات فمن الأفضل استيراد النحاس بدلا من الحجر، خصوصا بعدما تم اكتشاف البرونز. ومادة النحاس والقصدير أخف وزنا من الحجر مما يسهل حملها ونقلها وهي لا تفقد شيئا من مادتها خلال عملية التصنيع كما هي الحال بالنسبة للحجر الذي يهدر منه الكثير خلال عمليات التشظية أو الصقل. ويرى الأركيولوجيون أن السبب في عدم العثور على مواد معدنية في المواقع الأقدم لا يعود إلى عدم معرفة المعدن آنذاك وإنما لأن الأدوات المعدنية، كما ذكرنا، لا ترمى إذا تلفت بل يعاد صهرها وسكبها مرة أخرى. وكانت عُمان جنوبا من أهم مصارد استيراد النحاس بينما يستورد القصدير من الأناضول شمالا (Algaze 2001: 208; Hallo *et al* 1971: 29-30; Wooley 1965: 23-51).

وتشهد مرحلة جمدة نصر بدايات الكتابة التصويرية pictographic التي سبقت الكتابة المسمارية، ولذلك تسمى هذه الفترة "ماقبيل الكتابية Proto-Literate، أو شبه التاريخية أي فترة ما قبيل الكتابة والتدوين التاريخي. وبدأت الكتابة على شكل رموز وصور لأشياء مادية محسوسة قبل أن تتحول الكتابة المسمارية إلى رموز صوتية تستطيع التعبير عن أفكار مجردة. وتتم الكتابة بالنقش بالمِرْقَم، وهو أداة حادة الطرف معدة من قصب البوص على ألواح من الطين الطري ثم تترك هذه الألواح لتجف في الشمس. وحيث أن الطين غير مناسب لتشكيل الخطوط المنحنية جاءت الكتابة على هيئة خطوط مستقيمة تشبه المسامير في شكلها، إذ أن الجهة من الحرف التي يهوي من عندها الكاتب بالمرقم ضاغطا على اللوح تأتي عريضة ومثلثة مثل طبعة المسمار بينما الجهة الأخرى التي ينتهي عندها مدببة مثل رأس المسمار. وقد أسس السومريون مدارس لتدريب النساخ على الكتابة. ويلاحظ أن الكتابة في بداياتها لم تستخدم لأغراض دينية ولا أدبية ولا تاريخية وإنما فقط لأغراض عملية بحتة ومجرد وسيلة للتذكير بما يملكه المعبد من أراضي زراعية وما في مخازنه من غلال وكيفية تسلمها من المزارعين ثم توزيعها على المستحقين وغير ذلك من التعاملات التي من الواضح أنها وصلت في ذلك الحين إلى حجم وكثافة صار من الصعب على من يباشرونها تذكرها (Frankfort 1956: 50). وتبدأ الكتابة تتخذ أهمية خاصة بالنسبة للمعبد الذي لجأ إليها لحفظ سجلاته وضبط تعاملاته التجارية ونشاطاته الاقتصادية وضبط مدخلاته ومخرجاته بعد أن تحول إلى مركز لتجميع الإنتاج الزراعي من الفلاحين ثم إعادة توزيعه على مختلف الاختصاصيين الذين يمارسون حرفا خارج نطاق الإنتاج الغذائي

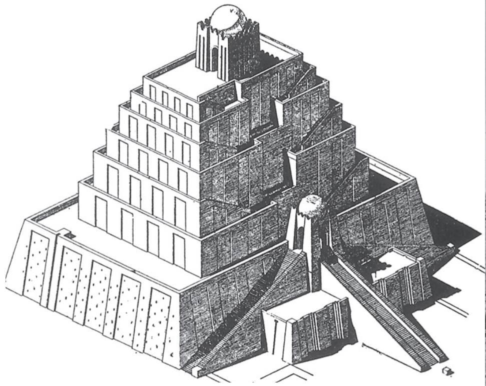

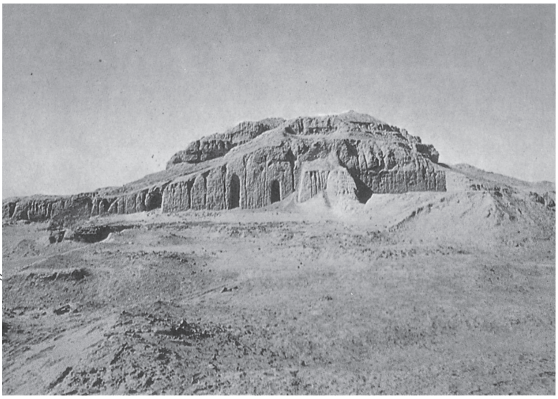

زيكورات ziggurat

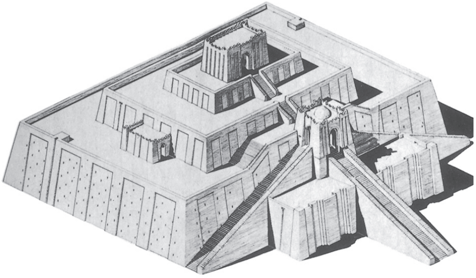

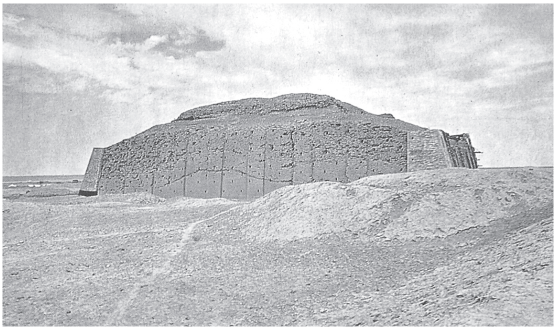

(Redman1978: 247-67). ويعد ظهور الكتابة مؤشرا لنهاية ما يسمى ماقَبْل التاريخ pre-history وتبدأ النقوش والوثائق المكتوبة تلعب دورا هاما وتلقي ضوءا كاشفا على الأحداث والمنجزات البشرية وتتغلغل الكتابة في مختلف أوجه الحياة اليومية وتؤدي إلى تطور المؤسسات والتعاملات البيروقراطية، وبذلك يدخل الإنسان عصر التاريخ. وعثر المنقبون على مئات ألألواح الطينية المرقومة المحفوظة في أرشيفات المعابد والقصور تحتوي على الكثير من السجلات التجارية والاقتصادية والمراسلات والمكاتبات والنصوص الأدبية والدينية والمعلومات عن حياة السومريين وتاريخهم، كما تشير هذه الألواح إلى أن السومريين ومن بعدهم الآكاديين والبابليين كان لديهم آراء وممارسات عملية في مجالات التطبب وكذلك الرياضة لحاجتهم لها في أعمال البناء وتقسيم الأراضي الزراعية والفلك لمعرفة المواسم الزراعية والمناسبات الدينية (Mallowan 1965: 8, 59-62).

من سومر إلى أكاد

مهدت ثقافة العبيد ومن بعدها أوروك وجمدة نصر لقيام المدن والحضارة السومرية جنوب العراق التي تتحول إلى مركز الإشعاع الحضاري في بلاد الرافدين. وفي مرحلة جمدة نصر وصل عدد سكان أوروك (الوركا)، التي قلنا أنها تأسست في مرحلة العبيد، إلى ١٠,٠٠٠ عشرة آلاف نسمة ثم تضاعف إلى ٥٠,٠٠٠ خمسين ألف في المراحل اللاحقة. وكذلك الحال بالنسبة لمدينة أور التي تحولت هي ومدينة أريدو إلى مراكز حضرية تعج بالسكان. وتعتبر مرحلة أوروك، وهي تدين للإله آنو Anu والإلاهة أنانا Inanna، مستهل الحضارة السومرية ومعها تبدأ القرى المنتشرة على مصادر المياه وضفاف الأنهار تتعنقد وتتقارب من بعضها البعض

مما يدل على بدء ظهور المدن والكيانات الحضرية الكبيرة بأسوارها الحصينة ومعابدها الضخمة ذات التصاميم والزخارف المبهرة التي يحتاج تشييدها إلى خبرات عميقة في فنون المعمار والهندسة وإلى آلاف العمال والحرفيين والصناع من مختلف المهن والتخصصات الدقيقة الذين يتطلب تسخيرهم وإدارتهم إدارة مركزية وجهازا بيروقراطيا ضخما. كما زادت المناطق المأهولة إلى ما يقرب من ستة أضعاف مما يدل على نشاط الهجرة إلى جنوب العراق واستقرار البدو والصيادين الرحل وإلى التفجر الديموغرافي.

قبل أن تنتهي مرحلة أوروك وجمدة نصر كانت بلاد سومر تضم ما لا يقل عن ١٢ دولة–مدينة يحيط بكل منها عدد من القرى والمناطق الريفية التي تمدها بالغذاء والمنتجات الزراعية، وكانت كلها تتكلم لغة واحدة هي اللغة السومرية وتدين لآلهة واحدة ويجمعها إرث ثقافي واحد. يتراوح سكان كل من هذه المدن وملحقاتها ما بين عشرين إلى خمس وعشرين ألف نسمة تتنازع على السلطة فيما بينها وتطمح كل منها إلى أن تبسط سيطرتها على جاراتها وتستولي على كامل البلاد، ومن تلك المدن تكونت فيما بعد دويلات صغيرة أهمها المدن الثلاث الكبيرة وهي كيش وأوروك وأور. هذه بداية ما يسمى المرحلة الأولى من مراحل السلالات الحاكمة المبكرة Early Dynastic Periods التي تبدأ في حدود الألفية الثالثة قبل الميلاد وتنقسم إلى ثلاث مراحل متتالية، تتولى السلطة في كل مرحلة من هذه المراحل الثلاث واحدة من المدن الثلاث.

ويحدد المنقبون إطلالة مراحل السلالات الحاكمة بمظاهر معمارية من أهمها استخدام الطوب محدب السطح بدلا من الطوب المستوي السطح الذي كان مستخدما قبل ذلك وتبدأ مع بداية الألفية الثالثة قبل الميلاد (Mallowan 1965: 8). في هذه المرحلة بدأت السلطة المدنية والعسكرية تنفصل عن السلطة الدينية وتطغى عليها كما يؤكد ذلك البدء في بناء القصور الضخمة التي صارت تنافس المعابد في زخرفها وأبهتها (باقر ٢٠٠٩: ٤٨١–٢). وكانت كل مدينة، من الناحية النظرية، ملكا لواحد من الآلهة الذي آلت إليه ملكيتها منذ بدأ الخليقة، لكن الواقع أن معظم الأرض لا يملكها المعبد بل المزارعون والتجار وغيرهم من الأهالي وهؤلاء يشكلون مجلس أعيان وجمعية عمومية تشمل جميع الرجال الأحرار البالغين من أهل المدينة لتسيير شؤون المدينة وحكمها. ولم يكن أمير المدينة أو الملك سوى مجرد واحد منهم وهم الذين يمنحونه هذا المنصب حسب كفاءته وحسن تدبيره في المسائل التجارية والاقتصادية وبعد نظره أو شجاعته وحنكته في الأمور الحربية وينتخبونه في أوقات الأزمات وينتهي دوره ويتنحى عن منصبه حال انتهاء الأزمة. وهذا ما تعكسه الميثولوجيا السومرية التي تصور مجتمع الآلهة على هيئة مجلس من الأنداد والأقران يقودهم واحد منهم ينتخبونه من بينهم (باقر ١٩٥٦/١: ١٠٢). ولما كبرت المدن وكثرت مشاريع البناء الضخمة واستصلاح الأراضي الزراعية وتعقدت مشاكلها المتعلقة بالري والصرف واستشرت النزاعات بين مواطنيها على ملكية الأرض وصارت في حالة حرب شبه مستمرة مع جاراتها من المدن الأخرى واتخذت التدابير العسكرية والدفاعية أهمية خاصة تَعَزز دور الأمير وصار لا ينتهي من أزمة حتى تأتي أخرى في ذيلها مما أعطى دوره صفة الاستمرارية وصار يقوى مركزه ولا يعير التفاتا للمجالس الشورية لأن جمع أعضائها للتشاور معهم أمر ليس سهلا، وإن اجتمعوا فقلما يتفقون على رأي موحد وربما طال النقاش بينهم وتفاقمت الأزمة قبل أن يجدوا لها حلا مرضيا يقبله الجميع. لذلك اضطر الأمير في الحالات التي تتطلب قرارا سريعا أن يتخذ القرار بنفسه. وشيئا فشيئا صار يستبد بالقرارات وصارت تطول مدة ولايته إلى أن اتخذ صفة الديمومة وتثبت وجاءت مرحلة صار المنصب حكرا على شخص معين يورثه لأبنائه بعد مماته. وعلى هذه الشاكلة تأسست الأسر الحاكمة

بجيوشها النظامية وطموحاتها التوسعية والادعاء بأنها تسلمت السلطة بتفويض من الآلهة (Frankfort 1956: 77-81; Hallo *et al* 1971: 49; Kramer 1963: 73-4).

تتحدث ملحمة جلجامش والأساطير السومرية والبابلية عن الطوفان وتقول أنه قبل الطوفان حكم البلاد عشرة ملوك امتد حكمهم لفترة تقارب مليونين ونصف المليون سنة. وفي هذه المرحلة الأسطورية ألهمت الآلهة الإنسان طرق الزراعة والكتابة وجميع أسباب الحضارة. وتقول قائمة الملوك السومريين Sumerian King List، التي وجدت مرقومة على ألواح من الطين، أن المرحلة الأولى من مراحل السلالات الحاكمة أعقبت الطوفان وأنه لما غاض الماء هبط من السماء التفويض الإلهي بالمُلك إلى أول أفراد السلالة الحاكمة في مدينة كيش Kish والتي هي أهم وأكبر دولة مدينة على الوجود آنذاك وتقع إلى الجنوب من بغداد (باقر ١٩٥٦/١: ١٠٥). وكان ذلك الحاكم قد بنى معبدا ضخما للألهة في مدينة نفّر المقدسة Nippur ساعد في أن يجعل من المدينة مركزا دينيا مهما ويمنح كهنتها ثقلا ملحوظا في مباركة وتأييد من يرونه أهلا لأن يحتل المركز الأول بين أمراء المدن السومرية ويطلقون عليه لقب "حاكم الجهات الأربع" (Mallowan 1965: 18-9). ومنذ ذلك الوقت أصبح لقب "ملك كيش" لا يعني ملك مدينة كيش تحديدا بقدر ما يعني أمير أمراء سومر. ولما جاء جلجامش، أمير أوروك، جدد بناء المعبد في نفّر وانتزع السيادة من السلالة الحاكمة في كيش. وظلت السلطة في يد سلالة جيلجامش حتى انتزعها منهم حاكم أور. وبعد ذلك أفل نجم السومريين لفترة من الزمن لكنهم استطاعوا لاحقا أن يستردوا شيئا من عزهم وسلطتهم عام ٢٥٠٠ قبل الميلاد. ولم يلبث الزعيم الأكادي سرجون Sargon الذي يعود إلى أصول سامية أن انتزع لنفسه الملك عام ٢٣٥٠ قبل الميلاد من حاكم كيش وأسس شمال منطقة سومر دولة الأكاديين، وهم قوم أصولهم سامية تغلبوا على أهل البلاد من السومريين. وسرجون، الذي امتد حكمه زهاء ٥٥ خمسة وخمسين سنة، هو أول حاكم يوحد بلاد الرافدين تحت سلطة مركزية قوية ويخضع كل المدن السومرية لسلطته المباشرة واستبدل أمراءها المحليين بحكام يعينون من قبله ومعظمهم من أقاربه وأسس أول امبراطورية في العالم عاصمتها أكاد Akkad، والتي لم يعثر بعد على مكانها وإن كان من المحتمل أنها لا تبعد كثيرا عن بغداد. وامتد نفوذ الآكاديين من الخليج العربي إلى البحر الأبيض المتوسط ومن الأناضول شمالا حتى أثيوبيا جنوبا وسيطروا على طرق التبادلات التجارية العالمية آنذاك وامتدت علاقاتهم التجارية إلى وادي السند وبلاد الهند. ومنذ عهد سرجون بدأت اللغات السامية، الأكادية أولا ثم البابلية والآشورية لاحقا، تحل محل اللغة السومرية التي اقتصر استخدامها منذ تلك الفترة على كتابة النصوص الدينية والأدبية حى آلت بعد عدة قرون إلى الانقراض. ومنذ اعتلاء سرجون العرش صارت الألواح تكتب باللغتين، السومرية والأكادية. وفي أحد النقوش يفتخر سرجون أن ما لا يقل عن ٥,٤٠٠ خمسة آلاف وأربعمائة شخصا يتناولون الخبز يوميا على مائدته، وربما يشير ذلك إلى عسكره. ويعود سر نجاح سرجون إلى حزمه وشجاعته ومهارته في إدارة دفة الملك ولجوئه للكتابة في إنفاذ توجيهاته وتعليماته وإنشائه لأول جيش نظامي في العالم. كما أنه جعل من عاصمته أكاد مركزا تجاريا رئيسا مما ساعده على جباية المكوس والضرائب. وبعد قرن ونصف من تأسيسها وتوالي خمسة ملوك على عرشها سقطت دولة الأكاديين بعد أن تعرضت لهجوم من الجبال الشرقية والشمال شنته قبائل الكوتيين Gutians. وبعد فترة من الفوضى والدمار تمكن السومريون في نهاية الألفية الثالثة قبل الميلاد بقيادة مدينة أور من استرداد شيئ من مجدهم الغابر وتأسست أسرة أور الثالثة الذين اشتهر منهم أور–نامو Ur-Nammu الذي

سبق حمورابي في سن قوانين مدنية يخضع لها الجميع وتحمي الضعيف وتنصف المظلوم. وبعد مضي قرن من الزمان اندحر السومريون حوالي سنة ٢,٠٠٠ ألفين قبل الميلاد على يد أقوام من البدو الساميين، بما فيهم العموريون Amorites، جاءوا من الصحراء غرب الفرات وأنهكوا البلاد بغاراتهم وعاشوا فيها لمدة ٢٠٠ مئتي سنة قبل أن ينجحوا في تأسيس دولة لهم في الشمال هي الدولة الآشورية وأخرى في الجنوب هي البابلية. ومن البابليين حمورابي المشهور الذي حكم من عام ١٧٩٢ حتى عام ١٧٥٠ قبل الميلاد واستطاع أن يضع أول قوانين عادلة وتشريع مدني مكتوب وأن يوحد تحت سلطته بلاد سومر التي أصبحت تسمى بلاد بابل (Kramer 1963: 33-72).

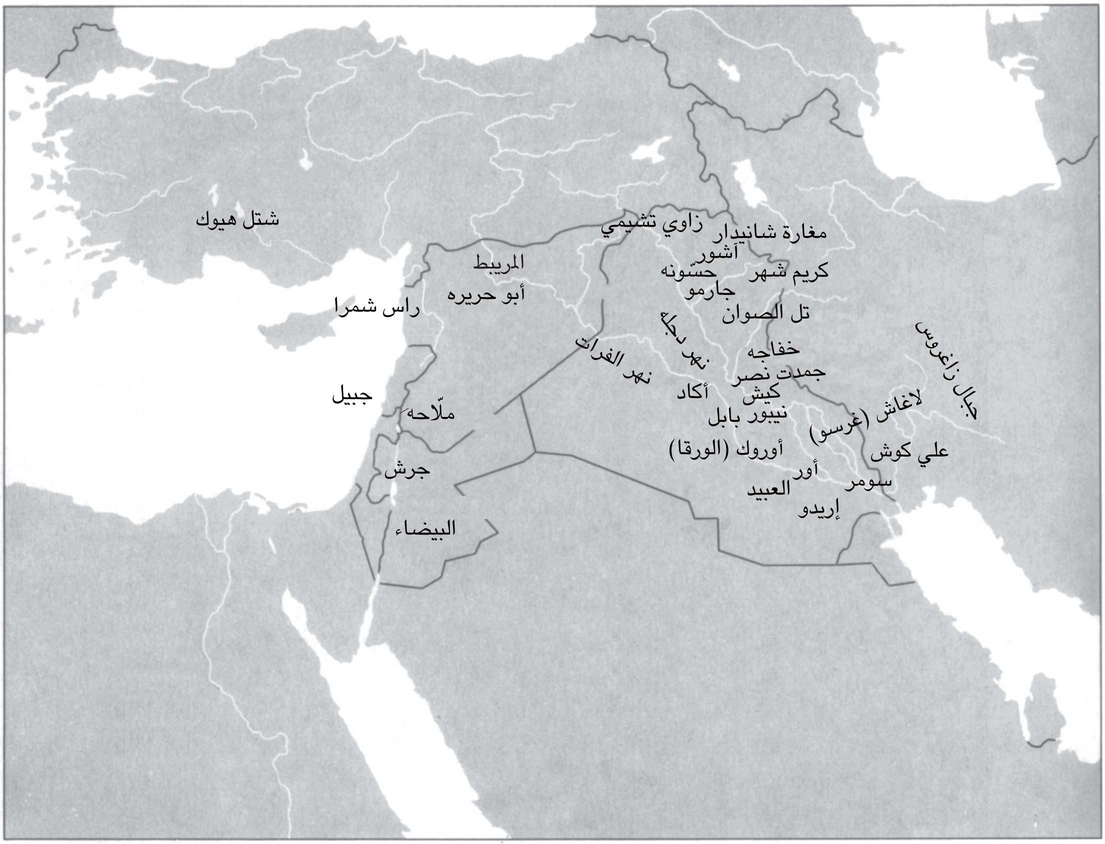

أهم المواقع الأثرية في منطقة الهلال الخصيب

نظريات نشوء الدولة

فيري غوردن تْشايلد Vere Gordon Childe. أطلق عالم الآثار فيري غوردن تْشايلد (١٨٩٢–١٩٥٧) Vere Gordon Childe على تدجين النبات واستئناس الحيوان مسمى الثورة الزراعية، وأطلق كذلك على نشوء المدن مسمى الثورة المدينية urban revolution والتي يقول إنها النتيجة الطبيعية للثورة الأولى. يقول تْشايلد إن اكتشاف

الإنسان للزراعة يعد ثورة بمقاييس العصر الحجري وكفاح الإنسان للحصول على الغذاء. عاش المزارعون الأوائل في قرى معزولة مكتفية ذاتيا لم تحكم سيطرتها بعد على قوى الطبيعة وظواهرها ولا يزيد إنتاجها عن حاجتها المحلية. ثم جاءت مرحلة أصبح فيها الفلاحون عرضة للضغط من قوى خارجية أجبرتهم أن ينتجوا ما يزيد عن حاجتهم لإعاشة طبقات جديدة نشأت في المجتمع تعمل في مجالات غير مجالات الإنتاج الغذائي (Childe 1960: 69). يرى تْشايلد أن من أهم التطورات التي حدثت قبل الألفية الثالثة قبل الميلاد هو اكتشاف تقنيات التعدين وما نتج عن ذلك من إعادة هيكلة الاقتصاد وبالتالي خلق الظروف الملائمة لقيام المدنية، وكان يعتبر التكنولوجيا من أهم العوامل وأكثرها تأثيرا في دفع عجلة التغير الاجتماعي والثقافي. ويستطرد في شرح الآثار المترتبة على ذلك، خصوصا فيما يتعلق باختراع المحراث الذي تجره الثيران وغيره من الأدوات والمعدات المعدنية التي كانت بطبيعة الحال أكثر كفاءة من الأدوات الحجرية. يحتاج تصنيع هذه الأدوات والمعدات إلى صناع مهرة يتخصصون في هذه المهنة ويتفرغون لها ويطوفون القرى الزراعية يعرضون خدماتهم لقاء ما يجود به عليهم المزارعون من محاصيلهم. وكان تغلغل الأدوات الحديدية في صلب العملية الإنتاجية إيذانا بانتهاء مرحلة الاكتفاء الذاتي وتدشين مرحلة جديدة تقوم على المقايضة والتبادل بين المزراعين وأصحاب المهن من الحرفيين، وهؤلاء بدورهم يحتاجون إلى التجار الذين يوردون لهم المواد الخام اللازمة لصناعاتهم من أماكن توافرها، والتجار يحتاجون إلى من ينقل لهم بضائعهم من منشئها إلى أماكن الاستهلاك، وهكذا. كان التعدين والحرف المساندة باهضة التكاليف اجتماعيا لأنها تقوم على انتزاع عدد كبير من الناس من عملية الإنتاج الغذائي وتفريغهم لمزاولة هذه المهن، وهذا يضع عبئا على المزارعين لإنتاج كم كبير من المحاصيل يكفي لإعاشتهم وإعاشة غيرهم من التجار والحرفيين وأصحاب المهن المتخصصة. يلخص غيديون شوبِرغ Gideon Sjoberg آراء تْشايلد في هذه المسائل كما يلي:

> من الخطأ الافتراض أن فائض الإنتاج جاء فقط نتيجة عوامل تكنولوجية، وإن كانت التكنولوجيا المتقدمة نسبيا أمرا ضروريا لتحقيق الفائض. بواسطة الأيدولوجيا الملائمة والمدعومة بقوة قهرية تفرض الضرائب والإتاوات، تستطيع النخبة إجبار الفلاحين على زيادة إنتاجهم والتخلي عن جزء منه لأهل المدينة. بعبارة أخرى، لا بد للنخبة أن تغري جمهور الفلاحين الذين يعيشون، مقارنة بمستويات المجتمعات الصناعية، عيشة الكفاف على حافة الجوع وسوء التغذية، أن يتخلوا عن الغذاء وحاجيات أخرى هم بأمس الحاجة لها. ولا تكتفي الطبقة العليا بالعيش دون ممارسة الأعمال اليدوية، بل إنها تختص لنفسها مظاهر البذخ والرفاهية التي تمكنها من أن تعيش حياة منعمة تميزها بشكل واضح عن الطبقة الدنيا، وهذا التباهي هو الذي يكرس قوتها وسلطتها.
>
> ومن عناصر النخبة المؤثرة رجالات الدين البارزين (وغالبيتهم يشتغلون في الطب والتنجيم). في الحكومات الثيوقراطية الدينية، كما في التبت التقليدية وعدد من الحضارات القديمة قبل الصناعية، نجد أن الشخص ذاته يتولى الزعامة الدينية والسلطة السياسية. وحتى في المجتمعات التي لا يكون فيها الزعيم الديني هو القائد الأعلى نجد أن تأثيره يتغلغل في كافة الأوساط في المجتمع. زعماء الدين لهم دور أساسي في صياغة التبريرات الأخلاقية للوضع الاجتماعي السائد، بما في ذلك تركز السلطة بيد قلة من أصحاب الامتيازات. القوة والسلطة التي يتمتع بها الجهاز الحاكم مصدرها في حقيقة الأمر تبريرات تقدمها النصوص المقدسة التي يستأثر رجال الدين بتفسيرها. علاوة على ذلك فإن أغلب النواميس التي توجه أسلوب حياة الطبقة العليا وطريقة تفكيرهم من إملاءات الكتب الدينية.
>
> وكثير من رجال الدين يعملون أيضا في التعليم ويستحيل فصل الجهاز التربوي عن الجهاز الديني. النظام التربوي هو الآلية التي من خلالها يتم بث التعاليم الدينية التي تدعم سلطة النخبة، علاوة على أن المسائل

الدينية تشكل العمود الفقري لمناهج التعليم. ولنتذكر أن أفراد الطبقة العليا وحدهم هم الذين باستطاعتهم الانخراط في التعليم، وهذه أحد الامتيازات التي تميزهم عن الأميين من أهل المدن والأرياف. هذا التداخل بين البنى التعليمية والدينية والحكومية يعني بالضرورة أن القادة في كل واحد من هذه القطاعات يعتمدون على بعضهم البعض للحصول على الدعم والتأييد. وهذا هو الذي يجعل الحديث عن المدينة قبل الصناعية حديث مدوّر– إذ أننا دوما نعود من حيث بدأنا نظرا لشدة التداخل بين هذه الظواهر التي نتحدث عنها (Sjoberg 1960: 118-9).

وقد حدد تْشايلد عددا من الخصائص المميزة التي يستطيع المنقبون الآثاريون أن يستدلوا بها في تنقيبهم لأي موقع ما إذا كان ذلك الموقع مكان مدينة قديمة مندثرة. بعض هذه الخصائص يتعلق بالتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية وبعضها يتعلق بالآثار المادية الشاخصة (Childe 1950: 3-17; 1957: 36-7). هذه الخصائص متعاضدة ومتشابكة تقوم بينها علاقات تأثير وتأثر متبادلة ويمكن تلخيصها كما يلي:

١/ كثافة سكانية عالية وتركيبة ديموغرافية متنوعة وبالتالي بناء اجتماعي مركب ومعقد التنظيم ومتشابك بدرجات متفاوتة وعلى مستويات متعددة. ويمكن الاستدلال على عدد السكان من حجم المقابر وعدد القبور.

٢/ وجود آليات لتكديس الفائض من السلع والمنتجات الصناعية اوالغذائية وخزنه وإعادة توزيعه وفق أنظمة ومعايير تحددها وتشرف عليها سلطة مدنية مثل فرض العشور والضرائب والرسوم والمكوس.

٣/ حرفيون متخصصون ومتفرغون لمهنهم لا ينتجون غذائهم بل يحصلون عليه عن طريق المقايضة وتبادل السلع والخدمات. وبذلك لم يعد تقسيم العمل مبني على السن والجنس، كما هو في المجتمعات البسيطة، وإنما على الخبرة والتخصص. ونستدل على وجود صناع مهرة ومتخصصين متفرغين لمزاولة حرفهم من تنميط الصناعات وتوحيد أساليب النقش والزخرفة.

٤/ وجود طبقية اجتماعية وهرمية اقتصادية على رأسها نخبة تحتكر الامتيازات وأدوات الإنتاج مكونة من أصحاب الثروة والسلطة الدينية والسياسية والعسكرية التي تتولى إدارة الشؤون المدنية وتسيير الأمور الداخلية والعلاقات الخارجية. واختلاف القبور في محتوياتها التي تدفن مع الميت من حاجيات تافهة في معظم القبور إلى خزائن وكنوز ثمينة في عدد قليل منها خير دليل على وجود الطبقية الاجتماعية. بل إن بعض القبور، كما في مقبرة أور Ur الملكية في سومر Sumer، تحتوي بالإضافة إلى الكنوز جثث العديد من العبيد والخدم وغيرهم من حاشية الشخص المدفون. ومن الدلائل أيضا حجم المنزل وطريقة بنائه ومحتوياته، وكذلك وجود الحلي والجواهر وحاجيات الترف والزينة ومستلزمات الرفاهية.

٥/ تنظيم سياسي واضح المعالم معياره المواطنة وأساسه الانتماء المكاني والطبقي والمهني بدلا من الانتماء العشائري، خصوصا في ظل تقلص العلاقات الشخصية المباشرة ومحدودية إمكانية الاتصال وجها لوجه بين مختلف سكان المدينة بأعدادهم الغفيرة ومشاربهم المتباينة.

٦/ تشييد شواهد ونصب تذكارية ومباني عامة ومشاريع كبرى تشمل المعابد والحصون والقصور والأسوار والسدود والقنوات المائية، مما يدل على الكثافة السكانية التي توفر العمالة اللازمة والمختصين من أصحاب المهن والحرف المختلفة الضرورية لإشادة مثل هذه المشاريع ووجود نظام الإدارة والسخرة القادر على تجنيد العمالة اللازمة لإنشائها والإشراف على تنفيذها. ومن غير المستبعد أن أسراء الحرب المستعبدين سخروا للعمل في هذه المشاريع.

٧/ تبادلات تجارية مع أماكن بعيدة لتصدير وتوريد المواد الخام والمنتجات الجاهزة مما يعني ازدهار الحرف والصناعات وكذلك القدرة العسكرية على تأمين السبل وطرق التجارة.

٨/ الفنون المعمارية وفنون النحت والرسم والتماثيل الضخمة والتي تخضع كلها لأنماط محددة ومتميزة وتحتاج لعمال مهرة والتي تعكس قوة السلطة وثباتها ومتانتها.

٩/ ظهور مبادئ الحساب والهندسة والفلك التي تعد من ضرورات الأعمال الزراعية والتجارية والمعمارية وتفيد في توزيع الأراضي وتشييد السدود والقنوات.

١٠/ اختراع الكتابة لتدوين سجلات الدولة واستخدامها في الحسابات وتدوين التعاملات التجارية والأغراض الدينية والإدارية. وتدل الكتابة على وجود طبقة متعلمة ومؤسسات تعليمية وسلطة ترعى هذه المؤسسات وتمولها. ويعد ظهور الكتابة والهندسة والحساب الخطوة الأولى نحو نشأة الفلسفة والعلوم.

كارل وِتْفوغل Karl A. Wittfogel. طرح كارل وِتْفوغل نظريته في كتاب له نشره عام ١٩٥٧ تحت عنوان **الاستبداد الشرقي: دراسة مقارنة عن السلطة الكلية** *Oriental Despotism: A Comparative Study of Total Power*، وتسمى نظريته النظرية الهيدرولوكية وهي النظرية التي تقول بأن الحضارات القديمة قامت أساسا كضرورة لتشييد مشاريع مائية hydraulic projects لجلب مياه الري عبر قنوات ضخمة من الأنهار إلى أحواضها ووديانها الجافة. وهو الذي استحدث مصطلح الاستبداد الشرقي Oriental Despotism، الذي استقاه أصلا من مقولة كارل مارْكْس Karl Marx عن ما سماه نمط الإنتاج الآسيوي Asiatic Mode of Production. يرى وِتْفوغل أن تشييد المشاريع المائية الضخمة بما تتطلبه من تمويل وأعداد ضخمة من العمال والحرفيين وأصحاب المهن في مختلف التخصصات والتنسيق فيما بينهم يتطلب حكما استبداديا قويا قادرا على فرض النظام والانضباط على الجميع وعلى فرض الضرائب والمكوس والإتاوات ومصادر التمويل اللازمة.

يضع وِتْفوغل أهمية خاصة على إدارة الموارد المائية في الحضارات النهرية وما يتطلبه ذلك من إدارة وتنسيق. لا يختلف الماء عن المقومات الأخرى الضرورية للزراعة مثل المناخ والتضاريس وخصوبة التربة. إلا أن الماء عامل مهم، خصوصا في أحواض الأنهار ذات المناخ الجاف، لأنه مورد طبيعي يمكن التحكم به وزيادة حجمه وتدبيره وتصريفه. رَيْ هذه المناطق الجافة من النهر المجاور وتحويلها إلى مناطق زراعية خصبة يستلزم القيام بمشاريع رَيْ وصرف ضخمة تديرها وتقوم على تنفيذها سلطة مركزية. وكلما كان النهر عظيما كلما كان الناتج الغذائي الذي يمكن الحصول عليه من حوضه أعظم، لكن ذلك في نفس الوقت يتطلب جهدا أكبر من التنسيق والتنظيم والإدارة والصيانة والحماية، وما يترتب على ذلك من شق الترع والقنوات وبناء السدود والخزانات والتحكم بالفيضانات وتغيير مسارات النهر وروافده. هذا يتطلب تجنيد الأعداد الضخمة من العمال وتسخيرهم وتنظيمهم وإدارتهم وإعاشتهم وسكنهم، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا إذا تركزت السلطة في يد عدد محدود من الرؤساء والمدراء الذين يتلقون توجيهاتهم من حاكم واحد مستبد.

يصف وِتْفوغل مجموع النشاطات الضرورية في مجتمع يعتمد على مشاريع الري العملاقة والتي تشمل التخطيط والتشييد وجدولة أوقات الري وصيانة القنوات والسدود وحمايتها والدفاع عنها. ومن الممكن أن يتم ذلك من قبل مجموعات صغيرة مستقلة وبطريقة غير مقننة لكن هذه الطريقة لن تكون طريقة ناجعة وعظيمة الفائدة. من الأفضل والأنجع أن يتم ذلك على نطاق موسع وتحت إشراف وإدارة سلطة مركزية قوية. ومن يتحكم في مصادر الماء يملك سلطة مطلقة على الفلاحين، وإذا كان مصدر من مصادر السلطة أقوى وأشمل

من أي مصدر آخر فإن ذلك المصدر الأقوى سوف يستحوذ على جميع مصادر السلطة الأخرى ويحتكرها بالكامل وينتج عن ذلك سلطة مركزية مستبدة يطلق عليها وِتْفوغل مسمى "الاستبداد الشرقي" لأن هذا النوع من السلطة، في نظره، نشأ في الصين وبلاد الشرق الأوسط. ويعقد وِتْفوغل مقارنة بين هذا النوع من السلطة وتلك التي نشأت في أوروبا بمناخها المعتدل المطير الذي سمح بقيام زراعة تعتمد على الأمطار التي لا يستطيع أحد أن يتحكم فيها. هذا حال دون الاستبداد بالسلطة التي كانت سلطة متوازنة وموزعة بين الكنيسة والنقابات والأثرياء. أما في بلاد الرافدين مثلا، حيث كان التحكم في مصادر الماء أمرا حيويا، فإن من له السلطة على الموارد المائية يتسلط تبعا لذلك على كل شيء من التجارة إلى الصناعة إلى حقوق الملكية. كانت السلطة في البداية بيد رجال المعبد لكنها تحولت بالتدريج إلى سلطة مدنية يسندها الجيش ويدعمها رجال الدين. وتعمل هذه السلطة على الاستحواذ والسيطرة على مصادر الثروة وتقليص دور الملكية الخاصة وكل مراكز السلطة والنفوذ التي لا تقع تحت يد الدولة. تبدأ هذه المجتمعات بدايات قوية وخلاقة في مراحلها الأولى لكنها سرعان ما تتراجع وتتحول إلى كيانات جامدة ومهترئة ثم تنهار لتبدأ دورة جديدة تحت سلطة جديدة.

وقد وجهت إلى نظرية وِتْفوغل عدد من الانتقادات، خصوصا تأكيده على أن أهم دور كانت تقوم به النخبة الحاكمة في المجتمعات الشرقية القديمة هو إدارة المشاريع المائية والإشراف عليها. يقول شوبِرغ Sjoberg إن مهام النخبة الحاكمة تشمل أمورا أخرى لا تقل أهمية منها تجييش الجيوش وتنظيم العلاقات التجارية والنشاطات المهنية وتشجيع الحرف والصناعات والتعدين وتأمين استيراد المواد الخام والمصنعة اللازمة لازدهار المدينة والدولة والإشراف على جمع المواد الغذائية وتوزيعها (Sjoberg 1960: 117).

وتوجه مآخذ أخرى إلى نظرية وِتْفوغل منها أن الشواهد الأثرية والتاريخية تفيد أن المشاريع المائية الضخمة لم تظهر إلا بعد ظهور سلطة الدولة مما يعني أنها كانت النتيجة وليست السبب لظهور الدولة. وهذا ما تشير إليه الدراسات الميدانية المعاصرة من وجود مشاريع رَيْ تعاونية صغيرة تنفذ على المستوى المحلي في العراق بدون تدخل من السلطة المركزية ويحصل منها المزارعون على عائد لا بأس به (Harris 1977: 160). ويؤكد روبرت آدَمْز Robert McCormick Adams أنه خلافا لما يقوله وِتْفوغل فإن تشييد وصيانة قنوات الري لم تكن تحت إشراف موظفين معينين من قبل الدولة بل ظلت إلى حد كبير تحت إشراف رجال المعبد وليس هناك ما يشير إلى أن ظهور السلطة المدنية في جنوب العراق مرتبط بالمشاريع المائية (Adams 1960: 281). وفي مكان آخر كتب آدَمْز يقول:

> لا تشكل المدن الرئيسة . . . المحاور التي تتشعب منها شبكات القنوات المائية التي تصطف على طولها القرى التابعة لها . . . يمكن الوفاء بمتطلبات المعيشة للسكان الذين ما زال عددهم قليلا نسبيا عن طريق الري من الفيضانات بواسطة سدود مؤقتة وخنادق صغيرة لتوجيه الماء، مدعمة بنظام قنوات صغيرة ربما حلت محلها مع مرور الوقت في مراحل لاحقة. هذه الأنظمة من القنوات صارت تكبر وتتوسع بالتراكم التدريجي ولكن طولها لم يتعَدّ إطلاقا بضعة كيلومترات من مجرى النهر إلى الداخل. وقد اتضح أخيرا أن هذا النمط من الري في بيئة وظروف بلاد الرافدين يمكن أن تقوم به الجماعات المحلية دون حاجة إلى تدخل الدولة. من المؤكد أن وسائل الضبط الصارمة للتحكم في مصادر الماء لم تكن ضرورية في مثل أنظمة بدائية كهذه. لذلك فإنه من الصعب القبول بأي وجه بأن نشوء المدن جاء نتيجة احتكار التحكم بمصادر الماء المتدفق للقرى المحيطة، بل إنه من الأصعب أن نتصور أن نمو مؤسساتها السياسية جاء نتيجة الحاجة إلى مؤسسة بيروقراطية مهمتها

إدارة قنوات الري .(Adams 1965: 40-1)

ويرد تشارلز رِدْمان Charles L. Redman ومارفِن هَارِس Marvin Harris على هذه الاعتراضات بالقول إن مثل هذه الانتقادات لا تنفي أن إقامة المشاريع الأضخم سوف يترتب عليه عائد أضخم أو أن المشاريع المائية والسلطة المركزية كلاهما نشأ نشأة متواضعة ومتزامنة دون الضرورة إلى أن يسبق أحدهما الآخر، لكنهما تدريجيا وبفعل التأثير المتبادل بينهما والتغذية الاسترجاعية عمل كل منهما على تطوير الآخر، فالسلطة صارت تنحو نحو المركزية التي أعطتها القدرة لأن تجند كمًّا أكبر من الموارد وعددا أكثر من الأيدي العاملة التي مكنتها من إقامة مشاريع الري الضخمة مما قوّى من سلطتها، وهكذا. وعلى هذا النحو لم يعد وجود أنظمة الري في حد ذاته هو السبب في قيام سلطة مركزية مستبدة وإنما السبب الحقيقي هو الحاجة إلى من يتولى إدارة هذه الأنظمة والإشراف عليها وصيانتها وحمايتها بعد قيامها، وهذا ما يحاول وِتْفوغل تفسيره وليس نشوء سلطة الدولة. وكلما قويت قبضة هذه السلطة التي تشرف على أنظمة الري كلما طمعت في المزيد ومدت سلطتها على الشؤون العامة الأخرى بما في ذلك الاقتصاد والتجارة والدين وأصبح استبدالها أمرا صعبا. ونظرا لما تحققه هذه السلطة القوية من أمن واستقرار ورخاء فقلما تجد من يعارضها (Harris 1977: 160; Redman 1978: 222-3).

جوليان سْتِوَرْد Julian Steward. طرح جوليان سْتِوَرْد نظريته الإيكولوجية عن قيام الدولة في الفصل الحادي عشر من كتابه **نظرية الثقافة: منهجية التطور متعدد المسارات** *Theory of Culture Change: The Methodolgy of Multilinear Evoluton* (1973). يؤكد سْتِوَرْد أن هناك ترابطا قويا وتساندا بنيويا بين مجموعة أنماط الثقافة الأساسية التي تتعلق بالحصول على القوت ونظم الإنتاج والتوزيع والتي تشكل لب الثقافة وتحدد مستوى التكامل السوشيوثقافي لأي مجتمع. مستويات التكامل السوشيوثقافي تتطور بشكل تدرجي وتصاعدي نحو درجات أعلى تركيبا وأكثر تعقيدا، وهي تتكرر بشكل مطرد وتحدد بتسلسل متماثل محطات المسيرة التطورية المتصاعدة لثقافات متباعدة لا يوجد بينها علاقات تاريخية لكنها تتعرض لتحديات متماثلة في مجال التفاعل الثقافي والإيكولوجي. يتطلب التكيف مع البيئة نوعا خاصا من التكنولوجيا ومن ثم نمطا خاصا من التنظيم الاجتماعي الذي يسمح بتوظيف هذه التكنولوجيا لاستغلال تلك البيئة، مما يؤدي إلى تطور المجتمعات في مسارات ثقافية تتفق تبعا لاتفاق الأنساق البيئية والتكنولوجية التي تشكلها وتختلف تبعا لاختلافها. الأنماط الثقافية وما بينها من ترابطات سببية يتكرر حدوثها بصورة منتظمة في مجتمعات مختلفة من العالم ويتوالى حدوثها بطريقة حتمية محددة على نفس النسق التصاعدي وبنفس الانتظام والتسلسل الزمني لأنها تخضع لنفس القوانين التطورية.

ويمثل سْتِوَرْد لفرضيته الإيكولوجية بعمليات التكيف التي قادت إلى قيام الحضارات وإلى تطور المجتمعات المدنية التي قامت على الزراعة في المناطق الجافة وشبه الجافة في بلاد الرافدين وفي وادي النيل وفي الصين وفي شمال البيرو وفي أمريكا الوسطى. هذه الحضارات التي ظهرت وتطورت في أحواض الأنهار المحاطة بمناطق جافة مثل الفرات والنيل تتشابه في مراحل مسيرتها التطورية، وإن اختلفت في التفاصيل الهامشية. فهي جميعها تعتمد على تكنولوجيا الري وتبدأ على شكل قرى صغيرة وتتطور إلى أن تصل إلى أعلى مراحل مستويات التكامل الثقافي مما يقود إلى قيام دولة المدينة والمعبد الذي تقام فيه الطقوس والشعائر الدينية. وقد تختلف هذه المدنيات فيما يتعلق بالمحاصيل التي تزرعها أو بتفاصيل المعتقدات الدينية

والشعائر والطقوس وهندسة المعابد، لكن أنساقها الدينية، على اختلاف جزئياتها الشكلية، تتفق في أن وظيفتها الأساسية تتلخص في إضفاء الشرعية على حكم الكهنة والطبقة الثيوقراطية وتبرير الوضع السائد (Steward 1973: 181). الاشتراك في الأنماط الأساسية وطريقة ترابط عناصرها وكذلك التشابه في التسلسل المرحلي بين المحطات التاريخية المتتالية للمسيرة التطورية لكل من هذه المدنيات، بما فيها الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والعسكرية والدينية والفكرية، لا يمكن رده للاستعارة والانتشار لتباعدها زمانيا ومكانيا ولعدم وجود أي علاقة تاريخية أو اتصال جغرافي بينها، لذا لا بد أن نعزو ذلك إلى أن بيئاتها المتماثلة فرضت عليها وسائل تكيف متشابهة أدت إلى ظهور نماذج ثقافية وتنظيمات اجتماعية متشابهة في ترابط عناصرها وفي تسلسل مراحلها التطورية (Steward 1973: 7, 24).

أحواض الأنهار الجافة يسهل حرثها وزراعتها باستخدام أدوات حجرية بدائية إذا توفر لها الماء الكافي عن طريق الري من الأنهار، على خلاف مناطق الغابات الاستوائية والمناطق الشمالية ومناطق السهوب والمروج وغيرها من المناطق ذات التربة الصلبة التي، على الرغم من توفر الأمطار، لم يكن من الممكن فلاحتها قبل اكتشاف التعدين واستخدام الأدوات المعدنية (Steward 1973: 185-6). في هذه المناطق التي تعتمد فيها الزراعة على الري نجد أن البيئة الطبيعية وطرق الإنتاج والأنماط الاجتماعية تتشابه في علاقاتها الوظيفية المتداخلة وأن العامل الأهم في تحديد الإنتاج الزراعي هو كمية مياه الري التي يمكن السيطرة عليها وتوفيرها، وتأتي أهمية توفر الأرض الزراعية واختراع المحراث والأدوات المعدنية في المقام الثاني (Steward 1973: 199-200). تتشابه أحواض الأنهار الجافة في بيئتها الطبيعية وتتشابه تبعا لذلك طرق تعامل الإنسان معها واستغلالها مما يقتضي إيجاد حلول متشابهة لتحديات متشابهة ومن ثم تشابه في تسلسل مراحل التطور الثقافي، والتي يقسمها سْتِوَرْد إلى خمس مراحل كل منها تتميز بسمات تشخيصية مترابطة سببيا. وهذه المراحل الخمس هي (Steward 1973: 188-98):

١/ **مرحلة ما قبل الزراعة** Preagricultural Era. تشمل هذه المرحلة العصر الحجري القديم والأوسط قبل أن يعرف الإنسان صناعة الفخار والنسيج والتعدين وبناء المساكن ووسائل النقل والمواصلات البرية والبحرية. كان التظيم الاجتماعي والسياسي في تلك الفترة يعتمد أساسا على صلة القربى وتقسيم العمل يحدده السن والجنس فقط حيث لم تظهر التخصصات المهنية بعد وكانت الحروب آنذاك نادرة لا تتعدى النزاعات الفردية والأخذ بالثأر.

٢/ **مرحلة الزراعة الأولية** Incipient Agriculture Era. تبدأ هذه المرحلة مع بداية تدجين النباتات واستئناس الحيوانات وتستمر لآلاف السنين وتنتهي بعد أن ودع الإنسان حياة الجمع والصيد واستقر في قرى مستديمة وأحكم سيطرته على النشاطات الزراعية وأصبح الإنتاج الزراعي قادرا على إعاشة السكان المحليين على مدار العام.

٣/ **مرحلة التكون ونشوء التقنيات الأساسية والثقافة المحلية** Formative Era of Basic Technologies and Folk Culture. تشهد هذه المرحلة بداية الصناعات المصاحبة للزراعة مثل المحراث والفخار والغزل والنسيج والخوصيات والبناء والتشييد والانتقال من الزراعة البعلية على السفوح إلى الزراعة التي تعتمد على الري من مياه الأنهار. وتطلب ظهور مشاريع الري وبناء السدود والقنوات قيام سلطة قادرة على التخطيط لهذه المشاريع وتجنيد القوى البشرية اللازمة لتنفيذها وإدارتها وصيانتها وحمايتها والحفاظ

عليها وضمان استمراريتها. ومن هنا تبدأ الثقافات المحلية تتبلور لتأخذ كلا منها طابعا متميزا وتبدأ عمليات التثاقف نتيجة تكثيف عمليات الاتصال والاستعارة والانتشار.

٤/ مرحلة النمو المحلي والازدهار Era of Regional Development and Florescence. هذه هي مرحلة التوسع في أعمال الري والمشاريع الزراعية وإنتاج الفائض وتعدد التخصصات والحرفيين المتفرغين لممارسة الأعمال التي لا تتعلق مباشرة بإنتاج الغذاء. وتبدأ السلطة الدينية تقوى ويزدهر بناء المعابد وتنشط التبادلات التجارية مع تقدم وسائل المواصلات واختراع العجلة. ومع تحسين مشاريع الري وتطويرها يزداد الإنتاج الزراعي ويزداد تبعا لذلك عدد السكان. وتبدأ الطبقية والفوارق الاجتماعية تظهر مع ظهور الطبقة الحاكمة وتكدس الثروة في يد القلة. كما أن القرى والمدن المتجاورة صارت تتحد مع بعضها البعض لتشكل كيانات سياسية أكبر تمثلت في قيام ما يسمى دولة المدينة.

٥/ مرحلة تداول حروب التوسع والفتوحات Era of Cyclic Conquest. تزداد في هذه الفترة الحملات العسكرية لأغراض التوسع وإخضاع المناطق المجاورة والسيطرة عليها سياسيا واقتصاديا ويؤدي ازدياد السكان إلى حدة التنافس على الأراضي الزراعية. وتشهد الفترة ظهور الممالك والإمبراطوريات والمدن والحواضر الكبيرة المكتظة بالسكان والمحاطة بالأسوار والحصون لحمايتها. ويبدأ استخدام البرونز في صناعة الأسلحة وأدوات الزينة وبعض الأدوات الأخرى. ويشدد الحكام قبضتهم الاستبدادية بواسطة الأجهزة البيروقراطية ويفرضون الضرائب والإتاوات وتتكدس في أيديهم الثروة وكافة مصادر القوة والجاه ويحولوا المعابد والقصور إلى مراكز إدارية لممارسة سلطتهم السياسية والاقتصادية والعسكرية والدينية. ومع توسع الممالك وزيادة حجم السكان يصل الإنتاج الزراعي إلى طاقته القصوى ويبدأ في التراجع ويصبح عاجزا عن إعاشة السكان لأنه محدود بتوفر الكميات اللازمة من مياه الري التي تصل في هذه المرحلة إلى ذروتها بحيث لا يمكن زيادتها. هنا تلجأ السلطة إلى ممارسة الاستبداد المطلق والمبالغة في فرض الضرائب والمكوس. عند هذا الحد تبدأ مؤسسات الدولة في التداعي والانهيار وتؤول المشاريع الزراعية وأعمال الري إلى الإهمال وتنتشر المجاعات والأوبئة مما يشجع على قيام الثورات المحلية والحركات الانفصالية ومن ثم التخلف والنكوص إلى العصور المظلمة. وحينما تنهار إمبراطورية من الإمبراطوريات تقوم على أنقاضها إمبراطورية أخرى لتستأنف الدورة من جديد.

روبرت آدَمْز Robert McCormick Adams. يعترف روبرت آدَمْز بأن الزراعة من الأسباب المهمة والضرورية لظهور المدينة وقيام الدولة لكنه لا يرى ذلك سببا كافيا في حد ذاته بدليل أن قيام الدولة لم يحدث إلا بعد آلاف السنين من اكتشاف الزراعة، كما أن هناك مناطق في العالم عرفت الزراعة ومع ذلك لم تقم فيها دول. ولا يتفق آدَمْز مع غوردن تْشايلد الذي يرى أن تراكم الإنجازات التكنولوجية هو المسؤول عن قيام الدولة (Adams 1966: 9-12)، كما يختلف مع سْتِوَرْد الذي يعزو ذلك إلى عمليات التكيف البيئي (Adams 1966: 14-7) ومع وِتْفوغل الذي يؤكد على دور مشاريع الري الضخمة والحاجة إلى إدارتها (Adamas 1960: 281; 1965: 1-40). يرى أن المسؤول الأول عن ظهور المدن وقيام الدولة في بلاد الرافدين هو التحولات الجذرية التي طرأت على التنظيم الاجتماعي. "يعود السبب الأساسي إلى تحولات طرأت على المؤسسات الاجتماعية التي أدت هي إلى تغيرات في التكنولوجيا وفي نحل المعاش وفي المناحي الأخرى من مجال الثقافة الأوسع مثل الدين، وليس العكس" (Adams 1966: 12). جاءت الثورة المدينية urban revolution نتيجة النمو الملحوظ في حجم

السكان وتعقيد التركيبة الاجتماعية مع ما يصاحب ذلك بالضرورة من ظهور مؤسسات دينية وسياسية لها القدرة على تنظيم الفئات المتباينة التي يتألف منها مجتمع المدينة وتنسيق نشاطاتها. ويتساءل آدَمْز عن مدى صحة الفرضية القائلة بإن اكتشاف الزراعة وما أدى إليه ذلك من إنتاج الفائض الغذائي هو المسؤول الأول عن قيام الدولة ويقول أن المزارعين لن ينتجوا هذا الفائض، الذي هو من ضرورات قيام المدينة واستمرار وجودها، ما لم تكن هناك أصلا قوة قهرية، ممثلة في مؤسسات المدينة الدينية والسياسية، تجبرهم على ذلك وتنتزعه منهم (Adams 1966: 45; 1968: 203). وكانت وسائل إنتاج الغذاء في بلاد الرافدين ما بين الألفية الخامسة والألفية الرابعة قبل الميلاد قد أصبحت وسائل معقدة تشتمل على العديد من النشاطات المتنوعة التي ساهمت كلها بإمداد المدينة بالغذاء وشارك فيها الرعاة وصيادو الأسماك إضافة إلى المزارعين بما تنتجه حقولهم وبساتينهم من حبوب وخضروات وأشجار الفاكهة. وتدل الشواهد الآثارية والكتابات المسمارية على أهمية الأسماك المجففة كمصدر غذائي منذ مرحلة أوروك وجمدة نصر (Englund 1998: 128-43). كل واحد من هذه النشاطات مستقل عن الآخر وله وتيرته الإنتاجية وإيقاعه السنوي المختلف وتكنولوجيته الخاصة (Adams 1966: 48-9; 1968: 203). تبادل هذه المنتجات وتوزيعها بين المنتجين المستهلكين بطريقة اقتصادية فعالة وناجعة يتطلب تدخل وسطاء يعملون من خلال مؤسسات متطورة لا يمكن أن تنشأ إلا في بيئة حضرية، على خلاف طرق المقايضة البدائية ووسائل الاكتفاء الذاتي التي كانت تسود في القرى الصغيرة المعزولة مع بدايات الزراعة الأولى. وكل واحد من المنتوجات الغذائية السالفة الذكر معرض لكوارث طبيعية مدمرة، مثل الفيضانات والجفاف وغزو الحشرات الضارة وما إلى ذلك، وهو بالمقابل، خصوصا في ظل المناخ الجاف لبلاد الرافدين، قابل للحفظ والتخزين والتكديس لمدة طويلة. هذا مما يدفع إلى محاولة إنتاج أكبر كم من الفائض لأيٍ من هذه المصادر الغذائية كلما كانت الظروف موائمة لإنتاجه ومن ثم الاحتفاظ بهذا الفائض لدرء المجاعات ومواجهة احتمالات الكوارث التي قد تتعرض لها مصادر الغذاء الأخرى. هنا تبرز الحاجة لقيام سلطة مركزية لها مؤسساتها القادرة على إجبار الرعاة والمزارعين وصيادي الأسماك على إنتاج الفائض ومن ثم القيام بجمع هذا الفائض والاحتفاظ به وتوزيعه عند الحاجة، وقد تمثلت هذه السلطة بداية برجال المعبد وموظفيه (Adams 1966: 48-51; 1968: 203).

ويضيف آدَمْز أنه حينما نزل المزارعون الأوائل من سفوح الجبال الشمالية إلى أحواض دجلة والفرات وشط العرب في الجنوب وتحولوا من الزراعة البعلية إلى الزراعة التي تعتمد على الري كان لذلك أثره في بروز الفوارق الاقتصادية والطبقية الاجتماعية التي تعد من صميم الظاهرة الحضرية ونشوء المدن. لم يكن هناك شح في الأراضي الزراعية لكن المشكلة تكمن في توفر الماء اللازم لري الأرض. لذلك زادت حدة التنافس على الأراضي المحاذية للنهر التي يمكن جلب الماء لها منه بسهولة، خصوصا في أزمنة الجفاف وانخفاض مستوى الفيضانات، مما زاد من قيمة تلك الأراضي وثراء من يمتلكونها مقارنة بتلك البعيدة عن مصدر مياه الري (Adams 1966: 53-8; 1968: 203-4). يضاف إلى ذلك أنه مع ازدهار الحرف والصناعات التي صاحبت نشوء المدن وزيادة حجم التبادلات التجارية وحركات الاستيراد والتصدير بين المدن والممالك يتعاظم دور الوسطاء والتجار وتزداد ثروتهم ومكانتهم مما يكرس من حدة الفوارق الطبقية بحيث حلت الانتماءات والولاءات الطبقية والمهنية محل الانتماءات والولاءات القرابية. وفي هذه المرحلة تبرز الحاجة لوجود قوة بوليسية لحفظ الأمن وحماية التجار وممتلكاتهم والحفاظ على المصالح الطبقية والوضع القائم، إضافة إلى الحاجة إلى قوة

عسكرية للدفاع عن المدينة وتأمين الطرق التجارية. ومع تفاقم النزاعات والحروب التوسعية بين المدن طمعا في الاستيلاء على الموارد الطبيعية ومصادر الثروة واستعباد الآخرين تزداد قوة القادة العسكريين الذين يبادرون إلى إخضاع رجال المعبد وانتزاع مقاليد السلطة من أيديهم (Adams 1968: 204-5).

كِنت فْلانَري Kent V. Flannery. يرى كِنت فْلانَري أن قيام الدولة هو محصلة تزايد عمليات تركيز السلطة centralization من ناحية وتوزيع المهام والتخصصات segregation من ناحية أخرى. توزيع المهام والتخصصات يعني تمايز الأنظمة الفرعية subsystems في المجتمع وتحديد وظائفها (Flannery 1972: 399-426). أما تركيز السلطة فيتمثل في ربط الأنظمة الفرعية بآلية ضبط عليا تحتل قمة الهرم التنظيمي والإداري. وحتى لو سلمنا بفرضية أن العمليات التي تقود إلى قيام الدولة تتشابه في مختلف المناطق في العالم فإن الآليات التي تتحقق بها والتحديات التي تقود إليها قد تكون مختلفة (Flannery 1972: 409). لذا فإنه لمعرفة ظروف قيام الدولة وتفسير نشأتها ينبغي التحقق من ثلاث مسائل:

١/ عمليات تركيز السلطة وتوزيع المهام.

٢/ الآليات التي تتحقق بها هذه العمليات.

٣/ التحديات البيئية والاجتماعية التي تقود إلى نشوء هذه العمليات.

تؤكد منهجية فْلانَري على أهمية التعرف على أجهزة الضبط المختلفة التي تتحكم في النسق الاجتماعي وتعمل على تسييره ضمن حدود مقبولة. فلو أن جهازا من أجهزة الضبط فشل في تحقيق مهمته فإن جهازا آخر يتولى هذه المهمة وإلا فإن المجتمع ينحط إلى مستوى أدنى من التنظيم. في المجتمعات المركبة ذات التنظيم المعقد تتخذ آليات الضبط شكلا هرميا بحيث تتحكم أجهزة الضبط الأعلى في الأجهزة الأدنى على هذا الهرم والتي بدورها تتحكم في الأنظمة الفرعية وتحدد كيفية أدائها. والأنساق التي لا توجد علاقة قوية بين أنظمتها الفرعية تتمتع بقدر كبير من الاستقرار لأن أي خلل في أي نظام من الأنظمة الفرعية لا يؤثر كثيرا على أداء الأنظمة الأخرى. وتتلخص مهمة الدولة في إيجاد سلطة مركزية مهمتها الربط والتنسيق بين أجهزة الضبط والأنظمة الفرعية المختلفة. لكن ما ينتج عن ذلك من تداخل واعتماد متبادل بين مختلف الأجهزة والأنظمة يحمل في طياته خطر تأثر كامل النسق بأي اضطراب يحدث في أي من هذه الأجهزة أو الأنظمة مما يؤدي إلى خلخلة النظام وزعزعة استقراره. لذا تلجأ الدولة إلى تقوية سلطتها المركزية التي تحتل قمة الهرم الاجتماعي من أجل مواجهة هذه الاحتمالية والتغلب عليها.

وتتخذ أجهزة الضبط شكل مؤسسات تختلف في تركيبتها ووظائفها تبعا لاختلاف مهامها وأدوارها. ولربما تنشأ مؤسسة من المؤسسات لأداء دور من الأدوار إلا أن تلك المؤسسة، تمشيا مع التطور العام لكامل النظام، تأخذ على عاتقها أدوارا ومهاما أخرى وتشق لنفسها طريقا آخر لم يكن مرسوما لها من الأساس. ومن أهم المؤسسات الاجتماعية تلك التي تتولى نقل المعلومات وبثها بين مختلف قطاعات المجتمع (Flannery 1972: 411). ومن أهم موشرات التطور الأساسية المصاحبة لقيام الدول والحضارات ظهور الحاجة الملحة إلى وجود آليات عالية الكفاءة لنقل وتبادل أكبر كم من المعلومات ومعالجتها والتعامل معها بفاعلية. في المجتمعات التقليدية التي يقوم تنظيمها الاجتماعي على العلاقات القرابية أو الدينية بإمكانها أن تتعامل مع كم لا بأس به من المعلومات التفصيلية لكنه لا يقارن من حيث الكم والكيف والمدى والعمق مع ما تستطيعه المراكز الحضرية بمؤسساتها الرسمية، وهذا يعطيها القدرة على تشكيل أنساق معقدة التركيب لها القدرة

على الاستمرار والنمو مما يقود بالتالي إلى قيام الدولة.

ويقول فْلانَري إن تشكل الدولة وتعزيز سلطتها المركزية يمر بعدد من المراحل ويوظف عددا من الآليات أهمها الترافع promotion والتساوق linearization. الترافع هو أن ترتفع مكانة جهاز ضبط من وضع أدنى ذي وضائف محددة إلى وضع أعلى وتتوسع مهامه وتزداد قبضته تبعا لذلك، ويحدث ذلك خصوصا في أوقات الأزمات مثل ما يحدث في الانقلابات العسكرية التي تتحول فيها المؤسسة العسكرية من مجرد جهاز دفاعي وهجومي إلى جهاز حاكم. ويمثل فْلانَري لذلك بما حدث لجلجامش حاكم أوروك وسرجون الأول الذي تحول من ساقٍ عند أحد ملوك كيش إلى حاكم أسس الامبراطورية الأكادية. أما التساوق فيتمثل في أن تقوم أجهزة الضبط العليا بتخطي أجهزة الضبط الدنيا والاستحواذ على مهامها كأن تنتزع السلطة المركزية من الحكام المحليين حق جمع الضرائب والإتاوات من الأهالي أو أن تأخذ حق الإشراف على إدارة مشاريع الري المحلية. لكن السلطة المركزية قد تقوي من قبضتها المطلقة واستبدادها وشمولية حكمها إلى درجة تهدد استقرار النظام وفاعليته وذلك بأن تتركز كل آليات الضبط بيدها فإذا ما حدث أي اضطراب في أي منها انعكس ذلك على باقي الآليات والأنظمة مما يؤدي إلى تداعيها وانهيار النظام بكامله.

روبرت كارْنِيْرو Robert L. Carneiro. كثير من الباحثين يرون أن أهم المحفزات لنشوء السلطة المركزية هو الصراعات والحروب التي تعود إلى أسباب اقتصادية وإلى الزيادة السكانية وحدة التنافس على الأرض ومواردها المحدودة. ومن أهم النظريات في هذا المجال تلك التي قدمها روبرت كارْنِيْرو (Carneiro 1970; 1981) وتسمى نظرية المناطق المحصورة circumscribed areas. يقول كارْنِيْرو إن المناطق التي قامت فيها الحضارات والدول القديمة مناطق زراعية محصورة طبيعيا تحفها الصحراء أو الجبال أو البحار التي تحجز السكان ضمن هذه المناطق وتحد من التحركات والهجرات البشرية. وتقود الزراعة إلى التفجر الديموغرافي وزيادة عدد السكان مما يشكل ضغطا على الأرض والموارد، لكن السكان لا يستطيعون ترك منطقتهم المحصورة لبناء قرى جديدة. وبعد أن يستنفد السكان كل الإمكانيات المتاحة لزيادة الإنتاج تزداد بينهم حدة التنافس على الأراضي الزراعية والموارد المحلية. وكلما احتد التنافس بين الجماعات كلما تهيأت الظروف لظهور القادة المحليين ومحاولة كل جماعة التغلب على الأخرى. لكن الجماعات المغلوبة على أمرها لا تستطيع الهجرة إلى مكان آخر لأن الحواجز الطبيعية تحول دون ذلك، فتتحول إلى طبقة دنيا من الأجراء والمستعبدين الذين يدفعون الضرائب الباهضة والإتاوات لأسيادهم، بينما تتحول الجماعات الغالبة إلى طبقة عليا من الأسياد الأثرياء وملاك الأرض على رأسها نخبة حاكمة من القادة العسكريين الذين حققوا لهم الانتصارات. نجاح العمليات العسكرية المنظمة وفاعليتها وما تحققه من مكاسب يقود إلى الإعلاء من شأن القادة العسكريين الذين يتحولون من قادة عسكريين إلى زعماء وحكام ويحولون المؤسسة العسكرية إلى سلطة حاكمة ودولة تشن الحروب على جيرانها رغبة في التوسع والفتوحات. وبالتدريج تتطور مؤسسات الدولة الناشئة وتتعدد وتتمايز مهامها ووظائفها مما ينتج عنه زيادة التعقيد في تنظيمها وبنيتها الداخلية. ويؤكد كارْنِيْرو أن زيادة السكان في حد ذاته لا يعد سببا كافيا لقيام الحروب ونشوء الدولة بل لا بد أن يزيد عددهم عن قدرة الموارد المحلية على إعاشتهم وأن تكون منطقتهم محصورة لا تتيح للسكان الهجرة أو توسيع رقعة الأرض المزروعة.